ومشتقاته بالنسبة للاسعار العالمية معتمدة على ما يزودنا به العراق من نفط باسعار متميزة الامر الذي سيتيح وفرا بقيمة حوالي (٤٠) مليون دينار يذهب للخزينة ليستخدم في تخفيض عجز الموازنة.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ومن منطلق المفهوم السليم للنقاش بان غايته هو تبادل الرأي بين الحكومة والمجلس، فان الحكومة تعترف بانها استمعت من مختلف الكتل والنواب الكرام هذا اليوم الى اراء قيمة جديرة بالاهتمام في موضوع الاسعار بجميع اصنافه وابعاده وجوانبه، سلعة وانتاجا وتوزيعا وتسويقا. . لقد كانت هذه الاراء والمقترحات عديدة وثروة غنية، وان الحكومة تعد مجلسكم الكريم بانها ستضعها جميعها في بوتقة الجدية والبحث والدرس بحيث تخرج منها بما يرفد ويفيد اجتهاد الحكومة وسياستها واجراءاتها في خدمة المواطن والهدف المشترك للحكومة ولمجلسكم الكريم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، شكراً معالي الاستاذ ذوقان، واود ان ابين اننا جميعا متفقين ان النظام الداخلي هو الذي نلتقي عليه وان حرية النائب بنفس الوقت بان يقول ما يشاء وبحدود النظام الداخلي مصونة، وان النواب الاخوة الزملاء قالوا كلام باتجاهات مختلفة وحسب اعتقادهم وارائهم وهذا مقبول ولكننا نرفض اي اتهام بدون دليل ولا نقبل في محاضرنا اي نوع من هذا القبيل، اود ان اعلن لاخواني ان جدول الاعمال الاحد القادم الجلسة التي لم تعقد سيكون هو جدول اعمال الاحد القادم، جدول اعمال الاحد الماضي هو جدول اعمال الاحد القادم في الجلسة التي لم تعقد، وان اللجنة القانونية كان عندها موعد اجتماع الساعة الثانية.

البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٧ - مايجد من اعمال.

معالي رئيس المجلس: لا شيء جديد البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: موعد الجلسة القادمة غداً الساعة العاشرة صباحاً ان شاء الله وترفع الجلسة.

«رفعت الجلسة»

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة والعشرين

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة في ٨/رمضان/١٤١٢ هجرية الموافق ١١/٣/١٩٩٢ ميلادية.

(العدد ٢٥) (المجلد ٢٩)

▪ جدول الاعمال ▪

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ٨/رمضان/١٤١٢ هجري، الواقع في ١٩٩٢/٣/١١ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الخامسة والعشرون) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادسة: منصور مراد، نايف الحديد، حمزة منصور، احمد قطيش، عبدالله زريقات، يوسف العظم.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: محمد العلاونة، نادر الظهيرات، عطا الشهوان، محمد الدردور، مطير البستنجي، عيسى مدانات.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: ليث شبيلات، عبدالحفيظ علاوي، عبدالله النسور، نايف ابو تايه.

وتغيب بمهمة رسمية: محمود الهويمل.

وحضر من الحكومة:

١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
٢ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
٣ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
٤ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
٥ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
٦ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.
٧ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
٨ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
٩ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
١٠ - معالي الدكتور محمود السمرة: وزير الثقافة.
١١ - معالي السيد الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
١٢ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.

١ - افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام:
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوته؟

الجميع: موافقون

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد العلاونة.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد الدردور.

جـ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد نادر الظهيرات.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عطا الشهوان.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٣ - مناقشة ما يلي من قبل السادة النواب:

أ - موضوع البطالة.

ب - موضوع خدمة العلم.

معالي رئيس المجلس: نستأنف المناقشة، الدكتور محمد ابوفارس.

الدكتور محمد ابوفارس: الاحظ اكثر من مرة انه كل عناوين الجلسات في اللغة خاطئة، يعني جدول اعمال الجلسة الخامسة والعشرون، الثالثة والعشرون الثانية والعشرين، الحادية والعشرون، هذا الحقيقة ان يبقى في مجلسنا بهذا الشكل هذه غلطة شنيعة جداً، لو تصحح في كل الجداول، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، وهذا صحيح ونرجو من الاخوة في الامانة العامة الانتباه الى ذلك وتدقيقه بكل عناية، نستأنف المناقشة في موضوع جديد وهو موضوع البطالة وموضوع خدمة العلم بعد ان تحدثنا بالامس عن موضوع الاسعار، وكما هو معلوم ان هذه المناقشة هي تبادل رأي بين المجلس والحكومة ونأمل كذلك ان تكون الكلمات موحدة، اختصارا للوقت واغناءاً لموضوعات التي تبحث، الاستاذ سعد حدادين.

السيد سعد حدادين: لقد كلفتني الكتلة الدستورية بالقاء هذه الكلمة بالنيابة عنها.

معالي الرئيس، الزملاء النواب الافاضل.

ان مشكلة البطالة تشكل ظاهرة خطيرة بدأت تأخذ منعطفاً صعباً في جوانب عديدة من حياة المجتمع الاردني اليومية وعلى جميع الاصعدة والمستويات، حيث اصبح تدق ناقوس الخطر منذرة بعواقب وخيمة نستطيع تلافيها ان تظافرت الجهود المشتركة لوضع حلول مناسبة او لوقف استفحالها.

لقد وعدت الحكومات المتعاقبة بوضع حلول شافية ناجعة لهذه الظاهرة المتفاقمة ولكن لم يظهر اي بارق امل او بادرة خير تبعث على الاطمئنان وكبح جماح هذه الظاهرة المؤلمة.

- ان اسباب البطالة في بلد صغير كالاردن معلومة للجميع ومن اهم تلك الاسباب:

اولا: عزوف بعض القوى العاملة الاردنية عن اشغال بعض من الوظائف في مجال الخدمات العامة، وهي البطالة المسلكية.

ثانيا: ازدياد مستمر في اعداد الخريجين من

المعاهد والجامعات مما سبب ويسبب ازمة خانقة في توظيف هذه الطبقة المتعلمة في المجتمع في مجالات تخصص افرادها وهي البطالة المسلكية او الهيكلية.

ثالثا: وجود العمالة الوافدة والتي لا تزال تنافس القوى العاملة الاردنية والمحافظة على استمرارها بحجة ان لا بديل لها وهي البطالة المانعة.

رابعا: الضغوطات السياسية والاقتصادية التي انعكست سلبيا على المشاريع التنموية مما زاد من متاعبنا الاقتصادية وتقليص فرص العمل المتاحة.

خامسا: توقف المساعدات المالية والتي نصت عليها قرارات القمة العربية.

سادسا: عودة اكثر من (٣٠٠) الف مواطن كانوا يعملون في دول الخليج والذين كانوا لهم الدور الكبير في بناء وتقدم الحياة هناك.

سابعا: فقدان التوجيه من بعض اولئك الذين كانوا في مراكز المسؤولية والقرار من معالجة الاوضاع الاقتصادية والمالية اما لعدم وضوح الرؤيا المستقبلية لديهم، او لعدم اهتمامهم بوضع برامج زمنية وخطط اقتصادية ناجعة، او لكلا الامرين معا.

ثامنا: ضيق المساحة الزراعية المستغلة في الاردن وشح المياه والامطار لعدة سنوات سابقة مما كان له اثر فعال في تشجيع الهجرة من الريف الى المدينة.

تاسعا: افتقار الاردن الى موارد طبيعية استراتيجية كمادة البترول.

معالي الرئيس، الزملاء النواب

وعليه فلا بد من اتخاذ العديد من الخطوات السريعة والمدروسة في مختلف المجالات بقصد التخفيف من هذه الظاهرة المتفشية ومعالجة بعض من جوانبها في ظل المعطيات والظروف والامكانيات المتاحة ومنها:

١ - رفع مستويات العاملين في حقل الخدمات العامة وتحسين اوضاعهم كعمال البلديات والنفايات. وبذلك نشجع الفئة العاملة على القبول بمثل هذه الاعمال لارتفاع مداخيلها، وبهذا نكون قد استغنينا عن العمالة الاجنبية الوافدة واحلال العمالة الاردنية مكانها.

٢ - التشجيع على اقامة المشاريع المتوسطة والكبيرة واعطاء الاعفاءات والتسهيلات اللازمة للمستثمرين العرب والاجانب على اقامة مثل هذه المشاريع الانتاجية مما يساعد على جلب رؤوس الاموال للاستثمار في الاردن. وبالتالي يساعد على ايجاد فرص عمل جديدة تستوعب اعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل، وقد يقتضي هذا (بالاضافة الى سيادة الاستقرار والطمأنينة) اجراء التعديلات الضرورية على قوانين تشجيع الاستثمار.

٣ - تشجيع المواطنين على اقامة المشاريع الصغيرة المنتجة للحكومة فيها دور فعال بالتوجيه والاقراض والمتابعة. خاصة في المجتمعات المحلية.

٤ - مناشدة المؤسسات الكبرى والشركات المساهمة لتشغيل اكبر عدد ممكن من

الايـدي العاملة وتمـويل بعض المشـاريع الصغيرة من ارباحها.

٥ - الاهتمام بفتح اسواق جديدة للمنتجات الاردنية المختلفة لزيادة التصدير والتوسع في الانتـاج في الصناعـات القـادرة عـلى المنـافسة في السـوق العـالميـة، وتشجيـع التصدير الى اقصى قدر ممكن.

٦ - التوجه نحو الزراعة باستغلال اكبر مساحة من الاراضي القابلة للزراعة عن طـريق تـأجيرهـا الى المواطنـين باسعـار رمـزيـة لاستغلالها باحدث السبل والمحافظة على استمـرارية انتـاجهـا وتفعيـل دور وزارة الزراعة بكوادرها المختلفة.

٧ - التوجه نحـو الصناعـات الخفيفة لانتـاج السلع الاستهلاكية والتوقف عن استيراد مـا امكن ان توفـرت متطلبـات السـوق المحلية.

٨ - تسجيـع السيـاحـة بشكـل فعـال وعـلى مستـوى حضاري متقـدم ليكـون رديفـا للاقتصاد الاردني وذلك عن طريق اقامة صنـاعـة سيـاحيـة متكـاملة من فنـادق ومدارس صيفية وعـلاج بالميـاه المعدنيـة وترويج السياحة في الخارج.

٩ - تدريب الكوادر الفنية المؤهلة للمساهمة في عملية الانتاج واعادة التأهيل للفئات التي لا تجد إختصاصاتها مجالات عمل وزيادة الاهتمام باعادة بناء ما يتلف من الاليات والمعـدات والادوات الـدقيقـة الـلازمـة والمستخدمة. والتوجه لانتاج قطع الغيار على اوسع نطاق.

١٠ - اتخاذ خطوات فعالة ومنسقة بين مجلس النواب والحكومة لتسويق العمالة الاردنية الفنية في الخارج.

١١ - تبني خـطط مستقبلية مـدروسة تعـالج الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لتفادي البـلاد من الوقـوع في ازمات اقتصـاديـة كظاهرة البطالة والاخذ بتجارب الـدول المتقدمة.

١٢ - العمـل على عقـد مؤتمر وطني بمشـاركة جميـع القطاعـات الاقتصـاديـة الخـاصـة والعامة للبحث في السيـاسة الاقتصـادية والتعرف عن انجع الطرق في حل ازمـة البطالة وتوسيع نطاق سوق للعمل.

واخيرا فانني اتطلع الى الحكومة الرشيدة ان تأخذ دوراً مميزاً بوضع نهج واضح وسليم في مواجهة البطالة ومشاكل الوطن الاخرى.

والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ احمد العبادي:

الدكتور احمد العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً سيدي الرئيس

سأتحدث عن نقطتين، الاولى مـوضوع خدمة العلـم والثانية مـوضوع البـطالة، وابـدأ بخدمة العلم.

في حقيقـة الامر قـد تكون لي تجـربـة، خاصة بـالنسبة لخـدمة العلم اثنـاء خدمتي في

الجندية في سلك الامن العام حيث ان لي كثير من التحفظات منذ اذن على وجود خدمة العلم او ما يسمى بالخدمة الاجبارية، فقـد ساهمت هذه الخدمة في كثير من الحالات بزيادة البطالة، وايضـا اضعفت مستوى الاداء في الـوحـدات العسكرية سواء في القوات المسلحة من الجيش او قـوة الامن الوطني، كـما ان الجندي الـذي يتدرب في خدمة العلم لا يتدرب الى المستوى الذي يصلح فيه لان يكون احتياطيا اذا ما دقت ساعة الخطر واعلنت التعبئة العامة، وبالتالي لان تدريبه غير كامل فانه لا يصلح لان يكون جنديا احتياطيا بالمعنى المحترف الذي نتعارف عليه في علم الجندية والعسكرية.

النقطة الاخرى ايضا من خلال تجـربتي الشخصية ان هناك الكثير من الافكار السـامة والهدامة التي كانت تأتي عن طريق اولئك الذين يدخلون الى القوات المسلحـة بجميع فـروعها وهم يحملون افكاراً هدامة وسامـة تضر بـامن الوطن والنظام اوالشعب، وبالتالي فانه لا مناص للقـوات المسلحة الا وان تستخـدمه وتحتـويهم وبالتالي لا يستطيعون الا ان يكونوا ضمن هذه المنظومة وهم في ذلك اكثر خطرا على الوطن مما هم امنـا لهم النقطة الاخـرى ايضا هي تـدني مستوى الضبط الربط في الوحدات التي تكـثر فيها عناصر اصحاب الخدمة الاجبارية، هـذا ناهيك عن ان ذلـك يؤثر عـلى رواتب القوات المسلحة التي لا زالت في رأيي متدنية مقارنة بما تقوم به من واجبات وطنية في حمـاية الـوطن، ومقارنة بجهودهم المشكورة على مدار السـاعة والسنة، لذلك فانـه قد تعـارف ايضا في علم السياسة الاسلامية وهنا اقتبس شيئا من كتاب (تهذيب الرياسة ورتيب السيـاسة) لـلامام ابي عبدالله محمد بن علي القلعي المتوفي سنة (٦٣٠) حيث يعطي اهمية كبيرة لموضوع المجند المحترف والجيش المدرب الذي ليس فقط تـدريبا وانمـا ايضا يجب العناية به من حيث الرواتب اقتبس هنا قول الشاعر اولا، يقول:

وشرط الفلاحة غرس الثمار
وشرط الرياسة غرس الرجال

وايضا يقول في الصفحة (١٧١):

افض على جذوك واصرف اليهم حسن غناك
فـانهم اهل الانفـة والحمية وحفـظهـا السـادة والرعية

وسـيــف المـلك والسـلطان
وحـصــون المـمــالــك و البـــدان
بهم تـدفـع العـوادي وتقهـر المعـادي
ويـزول الخـلل ويـضـبط العـمـل
فـقـوي ضـعيـفـهـم يـقـوى امـره
واغـني فـقـيـرهـم يـشـتـد ازره
وامـنـحـهـم قـبـل العـرض
واحـتـرمـهـم قـبـل الـفـرض
ولا تثبت منهم الاعـلى العـرضي الكمي (اي الشجاع)
الذي لا يعدل عن الوفاء ولايجبن عند الهيجاء

فان المراد بهم قوة العدة لا كثرة العدة
ومن قتل منهم في طاعتك
واستشهد تحت رايتك
فاكفل بنيه وذب عن اهله
فان ذلك مما يزيدهم رغبة في خدمتك

ويسهل عليهم بذل المهج والارواح في نصرة دولتك.

ومن ابلى بدمه في خدمتك واوفى في طاعتك فارعى زمامه في حياته واكفل ايتامه بعد وفاته فان الوفاء لك بقدر الجزاء منك، لا تغفل مكافأة من يعتقد لك الوفاء ويناضل عنك الاعداء فمن حرمته مكافأة مثله زهد في معاودة فعله.

وايضا يتحدث عما وجد على قبة ارسطو، يقول العالم بشأن سياجه الدولة والعدولة سلطان تحوطه الشريعة، والشريعة سنة يستنها الملك، والملك راع يعبده الجيش، والجيش اعوان يكفلهم المال، والمال رزق تجمعه الرعية، والرعية عبيد يقيدهم العدل، والعدل مألوف به قوام العالم.

ولا يمكن ان يتم هذا ايها الاخوة الكرام، الا بوجود قوات محترفة تقوم بواجبها على احسن وجه، وتكون رواتبها اكثر مما عليه الان.

من هنا نجد في ختام حديثي عن موضوع خدمة العلم، اننا بحاجة الى جيش محترف، وهذا يقتضي الغاء ما يسمى بخدمة العلم وذلك ما اذهب اليه وهو اقتراح قد يتعدى ما ذهبت اليه الحكومة بان لدي التجربة المريرة حوالي (عشر) سنوات في خدمتي من هذه القضية.

ثانيا: تحويل الاموال المتخصصة للعاملين في خدمة العلم لرفع رواتب القوات المسلحة بجميع فروعها.

ثالثا: الابقاء على تدريب الطلاب في المدارس والجامعات بحيث يصبح تدريب هؤلاء الطلاب على النظام والضبط، وما يتعلق بالخدمة في تاريخنا الاسلامي وتاريخنا الاردني المعاصر، جزءا من منهجهم في المدارس.

مثل هذا يقتضي ان لا يكون لدينا مثل خدمة العلم التي موجودة الان من هنا فانني حقيقة من انصار الغاءها تماماً، وليس فقط من انصار توقيفها.

ثم نأتي الى موضوع البطالة:

حقيقة كنت قد تحدثت في ١٨/٧/١٩٩٠ من على هذه المنصة حديثا عن البطالة واسبابها، واعتبر ذلك جزءا من خطابي ولا داعي لاعادته للتكرار، ولكن اذا نظرنا الى مجتمعنا، نجد ان البطالة مقترنة من حيث الوضع الاجتماعي بالفقر، ومن حيث الوضع الرسمي بالمديونية ومن ثم فانها ثالوث رهيب يزعج مجتمعنا ويؤرقه ويؤرقنا جميعاً، وهو الفقر والمديونية والبطالة.

ولكن حقيقة هنالك نقطة هامة جدا وهي قضية تسيب المال العام، واعتقد انه لو تم الاعتناء او محاسبة الفاسدين والمفسدين لتجاوزنا الكثير من المشاكل المتعلقة بالبطالة، ولا اريد ان اتحدث كثيرا في هذا الموضوع انما اضرب مثالا بسيطا في ان مجتمعنا هنالك من يدعي ويشكو الفقر وهو ليس كذلك، وهنالك من لا تظهر عليه شكوى من الفقر او الدعوة به وهم كما يقول القرآن الكريم (يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف).

لكن ساضرب مثالاً بسيطا اسوقه حول قضية تدور في هذا اليوم واليوم الذي يعني منذ

حوالي (اسبوعين) حول موضوع فيه ضياع لحوالي (١٢) مليون دولار موجودة بالوثائق وهذه بين يدي ايها السادة النواب، فحقيقة اذا كان لدي طلب فانني اطلب الى الحكومة الموقرة ان توقف هذه الصفقة القائمة الان، وان توقف المدير الذي يقوم بها وان تكف يده عن العمل، وتحقق في هذه القضية وهي قضية شركة النقل البري العراقي الاردني، حيث تم بيع شاحنات صالحة للعمل بموجب تقرير اللجنة الفنية وهذا التقرير يبين رقم الشاحنة ورقم اللوحة ورقم الشصي ورقم المحرك والملاحظة وايضا كان يجب ان تباع ب (٧) (٥) دولار للسودانيين بموجب عرض موجود هنا، لكنها بيعت ب (٢) مليون دلاور لشخص من المتعهدين المحليين، يقوم بعاملة اعادة تصديرها ب (٧) مليون دولار وعلى نفس المتعهد احيل عطاء او سيحال عطاء بمقدار (٧) مليون دولار لشراء شاحنات، هي اصلا بعض منها صالحة، وكل هذا بموجب تقرير ساسلمه للامانة العامة واطلب تسليمه للحكومة، وان تتكرم الحكومة بالاجراء الفوري حول هذه القضية الهامة التي تضيع علينا (١٢) مليون دولار، باعتقد انها كافية لتشغيل الكثير من الناس العاطلين عن العمل، وشكراً سيدي الرئيس.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الدكتور محمد الزبن.

الدكتور محمد الزبن: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس.

الزملاء الافاضل.

جميل ان تدور هذه المناقشات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، في اطار تبادل الرأي والمشورة للوصول الى الرأي السديد، وتجنب مواقع الخطأ لنسير جنباً الى جنب للهدف المنشود، الا وهو مصلحة الوطن والمواطن وبهذا الاسلوب الحضاري نرسي قواعد واعراف تليق بنا جميعاً نشعر اننا قمنا بواجبنا تجاه الوطن والاجيال القادمة.

معالي الرئيس.. الزملاء الافاضل.

ان البطالة مرض اجتماعي.. ينخر جسم الوطن فمعالجة البطالة لا تتم الا بمعرفة الاسباب.

فدعونا ايها الزملاء الافاضل نطلع معا على هذه الارقام.

١ - المواليد الاحياء المسجلون حسب المحافظة خلال عام (١٩٩٠) (١١٦٥٢٠) طفل وطفلة وهذا المجموع الكلي.
٢ - الطلبة حسب الجنس والمراحل التعليمية عام (٨٩/٩٠) وزارة التربية والتعليم (٧٥٤٧٢١) من الاساسي وحتى الثانوي وزارة التربية والتعليم والقوات المسلحة ووكالة الغوث والتعليم الخاصة (١٫٠١٦٫٧٧٧).
٣ - اعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات الاردنية عام (٨٩/٩٠) (٣١٫٧٥٧).
٤ - اعداد الطلبة في الخارج في (٢٤) دولة (٣١٫٤٨٥).
٥ - عدد المتقدمين طلباً للعمل حتى

١٩٩١/١٢/٣١ (٦٣ر٢٦٣) من الجامعيين (١٦ر١٦٤) من كليات المجتمع (٣٩ر٦٦٢) الثانوية العامة (٧٤٣٧).

٦ - مجموع ما عين من ١/١/٩١ - حتى ١٩٩١/١٢/٣١ (٤١٨١).

هذه الارقام ايها الزملاء الافاضل، انني اردها لدائرة الاحصاءات العامة اذا اراد اي زميل من الزملاء ان يطلع عليها.

ايها الاخوة بماذا تشير هذه الارقام:

١ - فولادة عام واحد (١١٦ر٥٢٠) تعني والحمدلله، رعاية طبية وغذائية جيدة للام والجنين.

٢ - (١ر٠١٦ر٧٧٧) ثلث عدد سكان المملكة على مقاعد الدراسة وهذا يعني والحمدلله اعلى نسبة تعليم في الوطن العربي فما هو سبب البطالة اذن؟

ان سبب البطالة ايها الزملاء في نظري هي تجارة التعليم في كليات المجتمع، حيث تخرج انصافاً من المتعلمين وتزج بالشارع اعداداً من الخريجين والخريجات لا قدرة للوطن على استيعابهم.

ونود جميعاً ان تزيد الطين بله. بان تزيد البطالة المقنعة لنقصم ظهر الوطن، ونفتح الباب على مصراعيه لمزيد من الديون.. ومزيداً من الضرائب.

ايها الزملاء الافاضل

من السهولة بمكان ان نطرح افكاراً واراء لمعالجة البطالة ولكن منفذ القرار سيجد صعوبات وعراقيل جمة لتنفيذ ذلك القرار لان النظرية شيء.. والحقيقة شيء اخر.

ولكنني ارى ايها الزملاء ان التعليمات التي اصدرها رئيس الوزراء للحكومة للعمل بها، لمختلف الوزارات والمؤسسات ولمدة لا تزيد عن (ثلاثة) شهور للتخفيف من اثار البطالة حيث تقول تلك التعليمات:

ان القضية التي يجب معالجتها وحسمها عند التصدي لظاهرة البطالة هي التحديد الدقيق لمهام الجهاز الحكومي المسؤول عن نشاط التشغيل في المجتمع.

ومن هنا لابد اولا من تنظيم مهام وزارة العمل بحيث تشمل مسؤولياتها الاشراف المنظم والمبرمج والدقيق على شؤون التشغيل ولقد اعطيت مدة شهر لذلك.

وتقول التعليمات ايضا.

فصندوق التنمية ليس مصدقاً ماليا تقليديا، وانما في الحقيقة هو مؤسسة تنموية لها بعد اجتماعي واقتصادي واعطيت وزارة المالية والتخطيط والعمل مدة شهر كذلك.

وتقول التعليمات ايضا.

انني اتطلع الى وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي والتخطيط والعمل لتقدم تصوراً متكاملاً حول الخطة الوطنية للتدريب المهني في هذا الاطار خلال (ثلاثة) اشهر من الان.

اما القضية الخامسة من التعليمات والتي يحسن الالتفات اليها تتصل بالدور الذي يجب ان تقوم به فوراً بعض الوزارات والمؤسسات في وضع المشاريع الكثيفة الاستهلاك للعمالة

موضع التنفيذ.. وعلى وجه الخصوص وزارة التخطيط والاشغال العامة والاسكان والمياه والري والمؤسسات الاخرى.

واما دور وزارة الزراعة والصناعة والتجارة والتنمية الاجتماعية والشباب حول ضرورة تشجيع الشباب على العمل في مناطق سكناهم خاصة في الريف وذلك عن طريق تشجيعهم للقيام بمشاريع زراعية وصناعية وخدمية صغيرة.

هذه ايها الزملاء الافاضل مجمل التعليمات التي صدرت الى الوزارات والمؤسسات للتخفيف من اثار البطالة.

معالي الرئيس، الزملاء الافاضل

كم تمنيت ان ارجأت هذه المناقشة للمدة الزمنية التي حدد فيه تنفيذ تلك التعليمات.

لتقول للحكومة التي منحناها الثقة، قال تعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) فسوف نرى ما مدى التزام الحكومة.. وسيكون الباب منتوحا لمناقشة البطالة وعند ذلك نقول للحكومة يدك اولتا وفاك نفخ.

ايها الزملاء

اما موضوع خدمة العلم

اننا في العقد الاخير من القرن العشرين وجميعنا يؤمن بالتخصص في كل مجال من مجالات الحياة. ولكن التخصص في العمل العسكري هو اكثر حاجة لبلد مثل الاردن.

بدأ خدمة العلم في ١٩٧٦/١/١ حتى الان وقد بلغ الاحتياطي من هذه الفترة (٨٧٧٥٩) ممن قدموا خدمة العلم ومجموع ممن تقدم لخدمة العلم (٢٣٦ر٠٠٠) لذلك كله انني مع اعطاء مجلس الوزراء الحق بوقف العمل بهذا القانون لمدة يحددها او يقرر تمديدها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، السيد محمد المعرعر.

السيد محمد المعرعر: شكراً معالي الرئيس.

اعتقد ان منتسبي خدمة العلم والاحتياط تعد ارقاما سرية وارجو ان لا تنشر هذه الارقام، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً، الدكتور ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: شكراً معالي الرئيس.

الاخوة الزملاء

في البداية اوجه الشكر للحكومة ممثلة بوزارة العمل من خلال تقديم بعض البيانات المدعمة بالارقام، التي امل ان تكون شاملة في كافة المجالات، انني اؤيد واطالب ما جاء من تطورات تنوي الحكومة القيام بها وانني اعتقد ان اتخاذ هذه الخطوات يتطلب جرأة غير عادية حتى نستطيع ان نواجه الواقع الذي نشكو منه جميعاً.

انني اؤيد وبسرعة على انجاز قانون عمل جديد، بحيث يتضمن حدا ادنى للاجور مع ساعات عمل محددة، وينظم العلاقة بين العمال واصحاب العمل.

اؤيد ايضاً مشروع التأمين الصحي للمشمولين بقانون الضمان الاجتماعي، وقانون تنظيم المهن، واؤيد بقوة توسيع قاعدة التعليم المهني، وأعتقد أن الوقت لكي نقول:

يجب الحد من التعليم الاكاديمي، وانني اطالب بالغاء التعليم الاكاديمي في كليات الجامعية المتوسطة بالاضافة الى بعض الكليات الموجودة في الجامعات الاردنية، وعلى سبيل المثال:

الصحافة والاعلام في جامعة اليرموك.
اعتقد هذا القرار ليس من السهل تنفيذه، ولكن اذا اردنا ان نعالج مشكلة البطالة بشكل علمي، وحسب وجهة نظري يجب ان نعترف ان التعليم الاكاديمي هو من اكبر الاسباب التي تسبب البطالة والتي نحن ليس بحاجة الى هذا المزيد من التعليم الاكاديمي وخاصة التعليم المتدني في كليات المجتمع.

صندوق التنمية والتشغيل حتى الان
اعترف شخصيا، انني لا اعرف عنه شيئاً حتى هذه اللحظة، ولا كيف يدار؟ وما تم انجازه في العام الماضي وفي هذا الجزء من هذا العام؟ نرجو من الحكومة ان تفعل هذا الصندوق وان توجهه باتجاه الاستثمار وان تكون ايضا التعليمات واضحة ليس فقط في ذهن الحكومة والنواب، وانما في ذهب الشعب او الافراد الذين، سيستفيد منه.

انني استغرب واستهجن الدور الضئيل لوزارة الصناعة والتجارة في معالجتها لمشكلة البطالة، لا المس دورا رئيساً لوزارة الصناعة والتجارة في هذا الموضوع، وفي ضوء بعض المعطيات الموجودة اتوقع ان يأتي قانون تشجيع الاستثمار، ولكن اتسآل ايضا حول دور وزارة الصناعة والتجارة في توجيه الاستثمار. وفي توجيه ايضاً وارشاد من يريد ان يستثمروا في هذا البلد، وعلى خلفية انه يوجد حالياً مدخرات في البنوك للافراد، اعتقد الرقم حوالي (٥) مليار لا يجوز ان تترك هذه الاموال بدون استثمار اطلب من وزارة الصناعة والتجارة ان يكون لها دور في دراسة المشاريع في التوجيه نحو المشاريع في دراسة الجدوى الاقتصادية، فيه تسهيل الاجراءات على كل من يريد الاستثمار.

بخصوص التطوير الاداري وضمن ما جاء في وثيقة وزارة العمل الاحالات على التقاعد، اعتقد ان الاحالة على التقاعد للاناث (٢٠) فما فوق والذكور (٣٠) فما فوق هو معقول، واعتقد يجب تنفيذه.

اما بخصوص خدمة العلم:

لا يوجد عندي رأي متبلور حتى هذه اللحظة، لكن اميل الى ان يكون هذه الخدمة للحد الاقصى لمدة (سنة) مع توجيه المكلفين نحو الخدمة المناسبة لاكتساب الخبرة في بعض المجالات المتاحة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكراً معالي الرئيس.

الاستاذ سعد حدادين كان قد تكلم باسمه واسم الكتلة الدستورية، والان الاستاذ هشام الشراري يريد ان يتكلم نريد ان نعرف؟

معالي رئيس المجلس: اتمنى التقيد لكن لا نستطيع ان نمنع احد، تفضل استاذ هشام.

السيد هشام الشراري: شكراً استاذ فارس.

بسم الله الرحمن الرحيم
شكراً معالي الرئيس
الاخوة النواب المحترمون

عندما نناقش خدمة العلم يجب ان يصاغ برنامج خدمة العلم صياغة صحيحة فحتى تستفيد من شباب الوطن في القطاع الانتاجي فعلينا ان نستفيد من تجارب الدول الاخرى ما عملت به في هذا المضمار فمثلا التجربة الكورية فكانت توظف هؤلاء الشباب في قطاعات كثيرة مثل الزراعة، والابنية، وفتح الطروق، وانشاء السدود وغيرها، فتحول هؤلاء الشباب الى الشركات التي تقوم بهذه الاعمال وبرواتب تعادل رواتب العمال المهرة والوافدين وهذا يحقق:

١ - المساواة بين ابناء الوطن بان يشارك الجميع في خدمة العلم بدون استثناء.
٢ - تدريب هؤلاء الشباب على العمل الانتاجي.
٣ - احلالهم محل العمال الوافدين.
٤ - ايجاد فرص جديدة تخدم العمل والانتاج.
٥ - ابقاء فكرة التدريب العسكري لمدة من (٣ - ٦) شهور.
٦ - يتقاضى المكلف في خدمة العلم مبلغاً يعادل راتب العامل الوافد بدفع نصفه للمكلف والقسم الاخر يعود للقيادة.

فموضوع خدمة العلم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلة البطالة ولا تحل لان الاردن لا يزال يعاني من صعوبات اقتصادية انعكست اثارها السلبية على كافة مناخ القطاعات الصناعية المختلفة من صعوبات الاستثمار وازدياد اعداد العاطلين عن العمل.

ان التعيين في اجهزة الدولة ليس علاجا ناجحا لقضية البطالة لان التوظيف الحكومي الزائد يمثل بطالة مقنعة. فلتخفيف البطالة يجب على الدولة ان تجري دراسات لمعوقات الاستثمارية واسباب احجام او تلكؤ المستثمرين من القدوم للعمل في الاردن وليس وضع العراقيل وبزيادة الضرائب وفرض الرسوم وزيادة الرسوم الجمركية المختلفة، بل تشجيع الاستثمارات باصدار القرارات المناسبة ووضع قاعدة مرنة كبقية دول العالم التي تمت لاستقطاب الاستمثارات الاجنبية وجذب رؤوس الاموال الاردنية لاستثمارها في الاردن واقامة المشاريع الصناعية وخاصة في المحافظات النائية كمحافظة معان وجعل منطقة العقبة منطقة حرة مما يؤدي الى زيادة فرص العمل وتشجيع الاستثمار والمستثمرين وتذليل الصعوبات التي قد تعترض اقامة الصناعات المختلفة

والسؤال الذي يواجهه صانع القرار هو توفير المال اللازم للاستثمار في مشاريع جديدة، وهذا يتم بالتوجهات الرسمية الحالية لتشجيع القطاع الخاص للقيام بذلك وتقديم الحوافز اللازمة لدخوله في استثمارات جديدة.

اما بالنسبة للقطاع العام او الموازنة العامة

للدولة المثقلة بالاعباء الكثيرة، فتوفير المال اللازم ليس بزيادة الاعباء الضريبية التي تثقل كاهل المواطن وانما تدبير المال اللازم من مصادر اخرى ومن هذه المصادر المتوفرة محليا مثلا: بيع استثمارات الدولة في بعض القطاعات واستقلالها في مشاريع جديدة توفر الانتاج اللازم للاستهلاك المحلي والتصديري وخلق فرص عمل جديدة.

ولا يخفى على الدولة بان الاستثمار في مشاريع الاسمدة المختلفة التي اوشكت الدراسات على الانتهاء منها حيث توفر فرص عمل وانتاج للتصدير.

اما دور القطاع الخاص فهذا ما يجب ان نركز عليه لتحضير جميع قوى القطاع الخاص بالاستثمار في كافة القطاعات الانتاجية لان الدولة لن تكون قادرة على حل مشكلة البطالة بدون تظافر جهود جميع قوى الشعب وقطاعاته ولكن دور الدولة هو خلق المناخ الملائم لذلك. ومن المجالات المتاحة مثلا خلق صناعات تجميعية في المناطق الحرة في المملكة وخاصة في منطقة العقبة تخدم المنطقة العربية المحيطة بنا، وامثلة على ذلك تجميع السيارات والمركبات وهنالك بداية نرجو ان تكبر في مجال تجميع الباصات.

ولابد من الاشارة هنا بانه يجب استقرار القوانين والانظمة والاجهزة الادارية التي تنظم الصناعات والخدمات والفعاليات الانتاجية ليتمكن من التخطيط المتوسط وطويل الاجل حتى تستقطب ثقة القطاع الخاص باستثمار امواله ولا سيما بان الودائع المالية في البنوك اصبحت (٣٫٩) مليا رتحتا لمن يحركها لتوظيفها في المشروعات الانتاجية والذي يستدعي ان يوفر قانون تشجيع الاستثمار الحوافز والتسهيلات لجميع المبادرات الاستثمارية كبيرها وصغيرها سواء بسواء لتحريك الاقتصاد الاردني وانتاج ما تحتاجه السوق المحلية والسوق التصديرية ومكافحة البطالة لان المال لايتحرك من مواقعه ذاتيا بل لابد من حوافز تدفعه الى المجالات الاستثمارية مبينا ان من شأن ذلك دعم برنامج التصحيح الاقتصادي وزيادة واردات الخزينة.

وفي الختام اتمنى على الدولة ان تقوم بتفويض الاراضي الاميرية الى المواطنين مقابل رسوم رمزية ليستطيع المواطن استغلالها والاعتماد عليها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ زياد ابو محفوظ.

السيد زياد ابومحفوظ: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ساحاول في هذا الكلمة الموجزة ابداء رأيي في معالجة البطالة التي اصبحت ملازمة لشعبنا العزيز منذ عدة سنوات ومما زادها سوءا تدفق مئات الالوف من العائدين لوطنهم الام لاعفائهم من وظائفهم من الكويت وبعض دول الخليج المجاورة. وقدوم هؤلاء العائدين شكل عبئاً على الدولة من النواحي التعليمية والصحية والمعيشية واثقل كاهل الخزينة التي تشكو من العجز المالي اصلا، وبدوري اقدم الاقتراحات

التالية اسهاما في معالجة البطالة ومنها:

اولا: التأكيد على تنفيذ تعليمات سيادة رئيس الوزاراء في معالجة اثار البطالة واخراجها الى حيز الوجود.

ثانيا: زيادة تأهيل العمال في معاهد التأهيل المهني لتغطية الشواغر في الصناعات والحرف المختلفة.

ثالثا: توعية ابنائنا العاطلين عن العمل واعدادهم معنويا ونفسيا في وسائل الاعلام المختلفة لسد النقص في المشاريع الزراعية والصناعية وقطع الطريق على العمالة الاجنبية.

رابعا: يجب الاستفادة من خبرات وامكانيات العائدين سواء كانت مادية او عملية او علمية للاسهام بها والاستفادة منها في المجالات المختلفة مما يعمل على زيادة التقنية والمصانع وزيادة الانتاج المعد للتصدير لتوفير العملات الصعبة وعلى الوافدين اغتنام الفرصة التي يحددها لهم قانون تشجيع الاستثمار في مشاريع التنمية الزراعية والصناعية.

خامسا: ان توجه الحكومة مشكورا في مكافحة ازمة البطالة وذلك بتوفير شواغر لما يزيد عن (ثمانية) الاف موظف وموظفة بالاضافة للجهود المشكورة من وزارة الاشغال بتشغيل ما تستطيع استيعابه في مشاريعها المختلفة ولا انسى وزارة العمل من شكري لها على ما تقوم به من توفير الفرص للعمال الاردنيين بالعمل والضغط على العمالة الاجنبية واجبارها على الخروج من الاردن لاحلال العمالة الوطنية محلها.

وفي مجال البطالة اتمنى السداد والتوفيق للجميع نوابا وحكومة على جهودهم في معالجة هذه المشكلة.

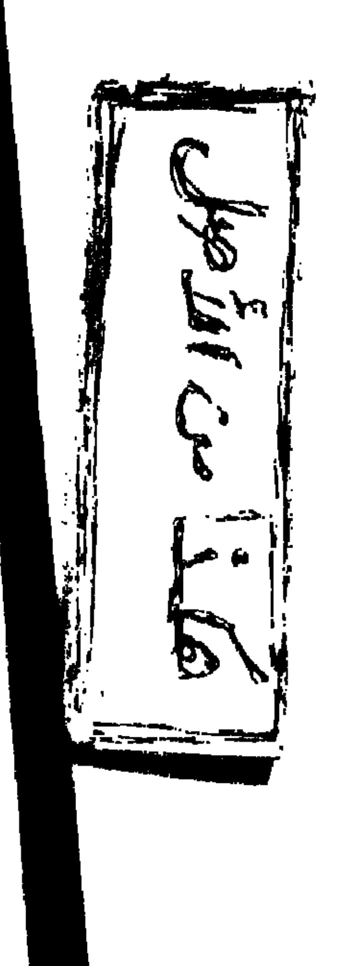
واما بالنسبة لتوجه الحكومة في تجميد قانون خدمة العلم فاني اخالفها حيث ان الاردن بلد حشد ورباط ومنه سيكون الانطلاق الى تحرير الاقصى وما حوله من الاراضي الطاهرة المغتصبة من فلسطين وغيرها من البلاد العربية المجاورة قال صلى الله عليه وسلم بما معناه ولن تقوم الساعة حتى تقاتلون اليهود انتم شرقي الاردن وهم غربيه حتى ينطق الحجر والشجر يا مسلم يا عبدالله خلفي يهودي تعال فاقتله). ولذلك اتوجه الى الحكومة الرشيدة بتصويب الاخطاء التي ادت الى تشويه الالتحاق بخدمة العلم من قبل الشباب المؤمن بتحرير البلاد والعباد من نير الاحتلال الصهيوني الظالم. وذلك بوقف الاعفاءات غير العادلة لبعض الشباب نتيجة للمحسوبيات.

وعدم تأخير الشباب عن الالتحاق في الخدمة في الوقت المحدد مما يثقل كاهل اسرهم ويضيع وقتهم هدرا هذا بالاضافة الى ان خدمة العلم تؤهل كل الشعب لحمل السلاح عند الشدائد.

واخيرا اقترح تعديل مدة خدمة العلم الى (نصف) المدة المحددة واختم كلامي من قوله تعالى جل جلاله (وعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم واخرين من دونهم).

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركات، الاستاذ داود قوجق.

السيد داود قوجق: بسم الله الرحمن الرحيم.

هـذه الكلمة بـاسم نـواب الحـركة الاسلامية «الاخوان المسلمون».

عن خدمة العلم

معالي الرئيس الاخوة النواب،

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد، فلا يخفى على احد ان الاردن يواجه تحديات كبيرة يهدد امنه ووجوده ومستقبله، فـالعدو اليهـودي يعمـل ليـل نهار لاستكمال مشروعه التوسعي، وفي كل صباح يهبط عـلى ارض فلسطين الاف الجنـود اليهود المهاجرين من الدول الشرقية، وقد وعد «شامير» نـاخبيه بـان يحقق هـدفـين رئيسـين في فتـرتـه القادمة.

الاول: تكثيف الهجرة حتى يصل عـدد اليهود في فلسطين الى (عشرة) ملايين.

والثـاني: عـدم الانسحـاب من ارض (اسرائيل) على حد زعمه.

وفي الوقت نفسه فان الدولة اليهودية لا تتـوقف عن الحشد والاعـداد والحصـول عـلى احدث المعدات والاسلحة الهجومية وكل يهودي ذكر او انثى يعرف مكانه في الجيش النظامي، وكـل فـرد يعيش الحياة العسكـريـة بجميـع ابعادها.

ومع ان الاردن هو اول الاطماع اليهودية الا اننا لا نعيش هذه المعركة كما ينبغي ولا ندرك ابعـادها ادراكـا يتناسب مـع الخطر الـداهم. وبـرأينا ان الاردن اصـاب عين الحقيقـة ووفى ببعض الواجب عندما فرض الخدمة الالـزامية على ابنائه فاعد بذلك عشرات الافواج ليكونوا ردءا للقوات المسلحة.

واليوم تتقدم الحكومة ببيانها حول خدمة العلم. وقد ابدت رغبتها في اللجوء الى الجيش المحترف الدائم الذي يختار عناصر والا يدخل فيه كل مكلف، وفي الوقت نفسه ابدت الحكومة رغبتها لتعليق العمل بقانون خدمة العلم.

وان نواب الحركـة الاسلاميـة «الاخوان المسلمـين» ليدركـون المصاعب التي يـواجههـا الشباب من جراء هذا العمل الشاق الذي يأخذ من حياتهم سنتين في رحلة دقيقـة من مراحـل حياتهم، ويدركـون ما يعـاني منه الشبـاب من بعض الظروف التي تمر به ولكن نواب الحركة الاسلامية ينظرون الى الموضوع في سياقه المبأي والاستراتيجي، ويؤكدون ان لا حياة لهذه الامة الا تحت ظـلال السيـوف، في الـوقت الـذي يتربص الطامعون من الاعداء بالبقية الباقية من ارضنا ومياهنا وثرواتنا، وغني عن القول تأكيد فـرضية الجهـاد لتحريـر الارض والمقدسـات، وصدق الله تعالى اذ يقول (يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القتال وهو كره لكم، وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لك، وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون).

اننا نخشى ان يكون تعليق قانون خدمة العلم او الغاؤها استجابة لوصفة صندوق النقد الدولي بتخفيض حجم القوات المسلحة، واول

التخفيض يتناول مكلفي خدمة العلم.

والسؤال الذي يطرح هنا لماذا لا يستجيب اليهود لوصفات صندوق النقد الدولي، علما بان ديونهم اعظم، ولكننا لم نسمع باي طلب وجه اليهم لتخفيض اسلحتهم وجيوشهم.

ونخشى ايضـاً ان تكون هـذه الـرغبـة استجابة لتوجه الحلول السلمية التي لا نرى فيها الا بوادر خطيرة للاسترخاء، الذي يطمع فينا الاعداء وتنزع الهيبة منا من صدورهم، كما اننا نخشى ان يكون هذا الاتجاه متفقاً مع قرارات (دكار) الانهزامية التي نادت بالغاء الجهاد، ان نواب الحركة الاسلامية الاخوان المسلمين يرون ضرورة بقاء خدمة العلم، لما لها من اثار طيبة في اعـداد الشعب وتمـرس الشبـاب في العمـل العسكري بما فيه من انضباط عسكـري ونظام يومي واندماج في الحياة العسكرية، بينـما نجد الاحتراف لا يحقق هذه الفوائد الا لفئة محدودة من ابناء العشب، وتبقى الكثرة الكاثرة مترهلة مشغولة بدنياهـا بعيدة عن همـومها الحقيقيـة، وكـذلـك فـان الجيش الشعبي لا يحقق هـذه الغايات لان الخدمة العسكرية فيه خدمة جزئية ولا يتمرس الجندي فيهـا في الحس العسكري والتـربية العسكـرية مـع حرصنـا عـلى الجيش الشعبي وتقديرنا لدوره المهم.

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء

اننا مع اصرارنا عـلى بقاء خـدمة العلم نرى تخفيضها الى (سنة) واحدة يكون التدريب فيها مكثفا متعمقا، ثم يكون توزيع المكلفـين عـلى الـوحـدات المقـاتلة لاستكمـال تـربيتهم العسكـرية وتكـوين روحهـم الانضباطيـة واذا اقتضت حـاجـة القـوات المسلحـة لاصحـاب الحـرف والاختصاصـات فانها تـوجههم نحـو العمل في اختصاصاتهم وحرفهم، ويمكن لهؤلاء المكلفين ان يسهموا اسهاما كبيـرا في مشاريـع التنمية الزراعية والعمرانية وغيرها.

واننا نؤكد على توفير الحياة الكريمة لهؤلاء المكلفين في ظل الاداب الاسلامية التي ترغبهم في العمل والعطاء ولا تنفرهم من هذا الواجب المقدس ونؤكد ايضا على ايجاد الحوافز الماديـة والمعنوية ومن ذلك.

١ - احتسـاب مدة خـدمة العلم في الخـدمـة المدنية الخاضعة للتقاعد.
٢ - اشراك المكلفين في الاستفادة من المؤسسة الاستهلاكية العسكرية.
٣ - رفع المخصصات بمـا يضمن الحد الادنى من ضرورات الحياة عـلى ان لا يقل عن (اربعين) دينارا.
٤ - ايجاد الدورات التنشيطية بين الفينة والفينة لايجـاد الصلة الـدائمـة بـين المكلف وسلاحه.
٥ - الالتزام باعادة المكلف الى عمله السابق خـلال شهر من تقديمـه الـطلب تنفيـذا لقانون خدمة العلم.
٦ - تفعيـل دور اجهزة التـدريب والتـوجيـه الديني والمعنوي في رعاية المكلف.

واخيرا فاننـا نقدر ان خـدمة العلم هي عبء عـلى اقتصـاد البـلاد ولكننـا نعتقـد ان مردودها في الاعداد والتربية واظهار القوة اعظم بكثير من جميع الاعباء ويرجح عليها.

من هنا فاننا نخاطب الحكومة ونخاطب شعبنا ونخاطب ابناءنا الشباب من منطلق حرصنا على الشعب والوطن والمستقبل للاقبال على هذا الواجب الاسلامي الوطني المقدس وعدم التفريط به.

قال تعالى:

(واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم).

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة وبعد الصلاة نعود مباشرة.

(رفعت الجلسة للصلاة)

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة، الدكتور حسني الشياب.

الدكتور حسني الشياب: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين

لعل الحديث عن البطالة هو من قبيل التكرار ومع ذلك فيجب ان يقابل هذا التكرار، نعطيه المقام الاول من اهتمامنا نواباً وحكومة وهيئات اهلية ومفكرين وسياسيين وذلك لما للبطالة من خطورة كبرى على نسيجنا الاجتماعي ووحدتنا الوطنية وديمقراطيتنا الشابة التي اخذ المتربصون بها في الداخل والخارج يرفعون الصوت في وجهها للتشكيك في جدواها بشكل خبيث مظلل ولذلك من خلال الربط بينها وبين حالة المعاناة والفقر والحرمان التي تمثلها البطالة كأنما الديموقراطية هي المسؤولة عن البطالة وكأنما العودة عنها الى نقيضها بما يعنيه ذلك واخضاع القرار الوطني للقوى خارجة هو الكفيل بالرفاه والبحبوحة.

وهكذا يصبح التحدي التي تواجهه ديموقراطيتنا هو قدرتها على ان تجمع بين حريتنا ورغيف خبزنا في ان واحد مما يقتضي ان يكون الهدف المركزي لحركتنا في هذه المرحلة اي القضاء على البطالة دون ان نضحي بحريتنا السياسية وكرامتنا الوطنية.

فالبطالة ليست قدراً محتوماً ومواجهتها وصولا الى القضاء عليها امر ممكن في تقديري شريطة توفر الارادة السياسية القادرة وحدها على تسخير الامكانات الاقتصادية الاجتماعية والنفسية والاعلامية والتربوية والادارية والتشريعية كلها في نسق واحد يصب كله في هذا الهدف وسيكون تحقيق الهدف بالتعامل مع جانب بمعزل عن الجوانب الاخرى او بالتناقض معها كما هو الحال في بعض السياسات هذه الساعة.

ومع ذلك يقتضي الانصاف ان نقول ان برنامج العمل الذي تضمنه في هذا الخصوص بلاغ سيادة رئيس الوزراء رقم (٥ لسنة ١٩٩٢) وورقة وزارة العمل الموزعة علينا تشكل خطوة جادة على طريق محاربة البطالة ان اخرجت التوجهات والاجراءات التي تتضمنها الى حيز التنفيذ.



ومع ذلك فان ورقة وزارة العمل على ما فيها من ايجابيات الا انها تعاني ليس فقط من عدم الدقة كما هو الحال في تقديرها لحجم البطالة (٨ر١٨٪) بل بالاضافة الى ذلك نراها عقلت ايضا في تشخيصها للمشكلة بعض الجوانب المتمثلة في خلل عميق للهيكلية الاقتصادية وليس فقط كما تقول الورقة في خلل بنية العمالة الناتجة كما تقول الورقة عن عدم توائم مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

اما الخلل وباعتقادي هذا هو بيت القصيد، اما الخلل في البنية الاقتصادية فهو خلل مزدوج خلل ناتج عن عدم التوازن القطاعي.

فقطاع الادارة الحكومية الذي يستوعب الجزء الاكبر من العمالة الذي يستوعب ما يزيد عن ٦٠٪ من العمالة اذا اخذنا بعين الاعتبار الشركات التعدينية وغيرها التي تمتلكها او تسهم فيها الحكومة. واذا اصفنا الى ذلك (٣ر٧٪) من العمالة الزراعية يتبين لنا مدى ضعف مساهمة القطاع الخاص في استيعاب العمالة. هذه المساهمة الضعيفة التي تتركز بشكل رئيسي في الخدمات الصناعية بشكل ثانوي لماذا اثير هذا؟ اثير هذا لكي اتسآل اما آن الاوان ان نسأل الحكومة عن حقيقة دور هذا القطاع الخاص في استيعاب البطالة وما هي جدوى الامتيازات والاستثناءات التي يتمتع بها على حساب خزينة الدولة التي تمولها جيوب المواطنين، اليس بالامكان اعادة النظر بهذه الامتيازات بحيث تقتصر وبدقة على الاستثمار في مجالات كثيفة التشغيل؟ اليست هذه اسئلة لابد من طرحها والاجابة عليها بوضوح ومصارحة وطنية شاملة يكون القطاع الخاص مسؤولا وليس منتفعاً مضمون الربح على الدوام تحت اعتبارات قوانين تشجيع الاستثمار هي فترة طويلة تسمح باستخلاص النتائج والدروس وهناك مظهرا اخر من مظاهر عدم التوازن القطاعي يتمثل في ضعف مساهمة الزراعة باستيعاب العمالة والتي تبلغ (٣ر٧٪) والتي تنمو نموا سالبا بشكل مطرد (٨ر١٪) في الفترة ما بين (٧٩ - ٩٠) كما تقول ورقة وزارة العمل الا يتطلب ذلك من وزارة الزراعة والاجهزة المعنية الاخرى استخلاص الدروس من هذه الظاهرة المخيفة في بلد زراعي الا توجد فعلا مجالات للاستثمار والتحسين في هذا القطاع سواء الاستثمار على البنية التحتية الخاصة في الزراعيين او استغلال الاراضي الحكومية او الاراضي المملوكة للافراد غير المستغلة نصف الاراضي الصالحة للزراعة في الاردن غير مستغلة خاصة وان هذا المجال ليس فقط كثيف التشغيل بل ويغنينا ربما عن الاستمرار في الاعتماد المتزايد على الاستيراد الغذائي.

اما مظهر الخلل الاخر وهذه مشكلة كبرى دون التصدي لها لا يمكن ان ننجح في التصدي للبطالة على ما اعتقد بالاضافة الى عدم التوازن القطاعي.

فهو عدم التوازن الاقليمي او الجغرافي في النشاط الاقتصادي حيث يتركز هذا النشاط لنواجه هذه المشكلة بجرائة في اقليم عمان الكبرى اي اقليم الوسط.

ان انعدام التوازن التنموي بين اقاليم

المملكة ساهم في وجود البطالة النوعية وخاصة بين الاناث في الريف وذلك لان نشاط القطاع الخاص لم يجاوز حدود اقليم الوسط هذا من جهة.

ومن جهة ثانية ان الحكومة وعلى امتداد ما يزيد عن (٣٠) عاما لم تأخذ بالاعتبار التركيز على الزراعة والري في الشمال والجنوب للمحافظة على حالة التوازن السكاني من جهة ولخلق فرص عمل جديدة من جهة ثانية، سيما وان معظم المواطن في شمال المملكة وجنوبها هم في الاصل ممن يمتهنون الزراعة وتربية الماشية وهناك في هذين الاقليمين.

ولهذا اقترح (١) تشكيل شركة قابضة تساهم فيها الحكومة بجزء في الاموال المخصصة لدعم السلع والخدمات.

والمقصود بذلك؟

ونحن حتى الان في الحقيقة لا نعلم حقيقة الدعم، هناك دعم مخصص لسلع وخدمات، يذهب لكل الناس على السواء انني ارى ايصال هذا الدعم فقط للشرائح الفقيرة، ورفع هذا الدعم عن الشرائح الغير المحتاجة ايصال هذا الدعم لا بد من ايجاد الية بحيث يصل هذا الدعم فقط الى الفئات المتدنية الدخل او محدودةا لدخل، اما الفئات الاخرى فلا بد من رفع الدعم عنها والمساهمة بهذا المال المتأتي عن رفع الدعم في تشكيل رأسمال الشركة القابضة بالاضافة الى مساهمة المؤسسات المالية، والشركات الوطنية الكبرى والبنوك واصحاب رؤوس الاموال المجمدة في البنوك المحلية والخارجية، تتولى هذه الشركات تحديد المشاريع المتناسية مع البيئة في الشمال والجنوب، وتوفير الحماية الاغلاقية الكاملة لمشاريع هذه الشركة القابضة مما يضمن خلق فرص العمل ويضمن التوازن السكاني والتنموي.

٢ - ضرورة تحديد الاجور بحد ادنى مقبول مما يساعد على احلال العمالة المحلية محل الوافدة.

٣ - أؤيد بقوة اقتراح ورقة وزارة العمل بضرورة ان يشمل الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي كافة العاملين في القطاع الخاص وخاصة الزراعة مما يسهم ايضا في احلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة.

٤ - ضرورة التنسيق التام بين الاجهزة المعنية اقصد وزارة العمل، لانه حتى الان فيه تناقض ما فيه تناسب او تنسيق بين خطط واراء ومقترحات وزارة العمل ووزارة الداخلية والاجهزة الامنية المختصة المسؤولة عن ضبط سوق العمالة الوافدة طبقا للقوانين والانظمة المرعية.

وانني اؤكد ان المطلوب هنا هو قرار سياسي حازم ينهي التهرب من تطبيق القوانين والتحايل عليها ويضع حدا التأثير وضغوطات اصحاب النفوذ المستفيدين من شروط العمالة الوافدة، هذه الشروط التي تضع العمالة المحلية بين مطرقة اصحاب العمل وسندانة العمالة الوافدة.

٥ - اخراج توجهات الحكومة الى حيز التنفيذ فيما يتعلق بتفصيل صندوق التنمية والتشغيل وزيادة رأسماله بما يسمح له بايصال خدماته الى الفئات التي يستهدفها.

٦ - انهاء الانفصام في سياسات الحكومة التعليمية من ناحية وسياساتها في محاربة البطالة بما ينهي التوسع العشوائي في التعليم وتوائم بين مخرجاته مع متطلبات سوق العمل وان لا يبقى هذا تنظير دون اجراءات تنفيذية.

٧ - اعادة ترتيب الاولويات في الانفاق الحكومي بحيث يتجه الى الانفاق على الانتاج وكذلك يمكن الاشارة الى ضرورة الانفاق لاستيعاب جزء من البطالة في مجال الصحة والتدريس والتعليم والتدريب بعد تصويب مساره.

٨ - ضرورة الحزم بل الحسم في موضوع الاصلاح الاداري بما ينهي التسيب والشللية بالمحسوبية فلا تنمية ولا محاربة للبطالة دون جهاز اداري كفوء مؤسسي.

واخيرا وهذا ليس اقتراح، لكنني اتساءل:

لماذا تسمي وزارة العمل ورقتها مقترحات؟ اليست هي الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار؟ لماذا لا تصبح بعض مقترحاتها وخاصة الايجابية منها سياسات واجراءات وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكرا لكم، الدكتور الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمدلله رب العالمين وافضل الصلاة واتم التسليم على سيدنا محمد وعلى اله واصحابه اجمعين.

وبعد

معالي الرئيس

الزملاء المحترمين

لا شك بان مشكلة البطالة هي التحدي الاكبر الذي يواجه الحكومة - ككل -، ويبدو لي ان ما اوردته الحكومة من اجراءات وبرامج وخطط وتوجهات مع احترامي له قد احسن في اعداد الانسان المنتج ولكنه لم يخرج عن النطاق التقليدي فيما يتصل بتأمين المال الكافي وتوجيهه توجيها امثل للاستثمار ولن يجدي هذا في تخفيف اخطار البطالة فضلا عن استئصالها، ولكنه على احسن الاحوال يؤدي الى عدم تفاقمها.

ولان لهذه المشكلة ابعادا اجتماعية ونفسية بل وسياسية خطيرة فضلا عن ابعاده الاقتصادية، فنبغي ان تتصدى لها الحكومة باسلوب جديد يحدث نقلة نوعية رائدة جريئة وسريعة وبخاصة فيما يتعلق بتأمين الاموال اللازمة والتي سأركز عليها في كلمتي لانها تشكل ركن من ركنه الاساسي الحل الناجع.

معالي الرئيس: الزملاء المحترمين

من الملاحظ فيما اوردته الحكومة تهميش دور وزارة الزراعة كجهةمسؤول عن تفيذ الحل حيث لم يرد ذكرها الا مرة واحدة على استحياء بل حتى محشورة في هذه المرة مع وزارة التخطيط ومؤسسات الاقراض تحت بند الحل المقترح للحد من ظاهرة البحث عن عمل باجر والتي سببها فقط الهجرة العائدة.

كما يلاحظ ايضا اغفال دور المنظمة التعاونية بتاتاً مع ان لها دوراً فاعلاً في الاشراف على الجمعيات التعاونية زراعية او متعددة الاغراض او متنوعة.

معالي الرئيس . . الزملاء المحترمين

ان تقديرات الحكومة لحجج البطالة عام (١٩١١) بلغت (١٢٦٫٦٥٩) بـاحـث عـن عمل، فاذا افترضنا ان حجمها قد وصل هذا العام الى (١٥٠) الفا، وافترضنا ان معدل تأمين فرصة العمل يحتاج الى توفير (الف) دينار، فهذا يعني اننا بحاجة الى مبلغ (١٥٠) مليوناً لمعالجتها بـالكامـل، وفي اعتقـادي ان هـذا المبلغ ليس بالعسير ولا المتعذر اذا علمنا ان الخزينة دفعت في قضية بنك البتـراء ضعف هذا المبلغ واعتبـرته الحكومة انذاك من الاجراءات الاقتصادية .

معالي الرئيس . . الزملاء المحترمين

واتناول هنا ذكر بعض الخطوات النوعية لتوفير اكثر من هذا المبلغ المطلوب لامتصاص البطالة ، وذلك فيما اذا وجدت القناعة والحماس والعمل المتواصل لدى الجهة التنفيذية واهمها فيما يبدو لي ما يلي :

اولا : استحـداث وزارة للزكاة تـوازي وزارة المالية وسن قـانون فـريضة الـزكاة عـلى المسلمين، واتباع صندوق الزكاة والمعونة الوطنية لهذه الوزارة مع تطويرهما وفق احكام الشريعة الاسلامية واعتبار جهازها من العاملين عليهـا الوارد ذكرهم في الاية الكريمة (انما الصـدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها) .

ولبيان اهمية هذه الخطوة اقول لو افترضنا ان قيمة النقود والذهب والسبائك الموجودة في البنك المركزي كودائع وفي البنوك التجارية تبلغ اربعة مليارات دينار اردني فهذا يعني ان حصيلة الزكاة منها (مائة مليون) دينار فكيف اذا انضم اليها زكاة المدخرات في الخارج وزكاة القروض التجـاريـة التي تؤخـذ بنسـة (٢٫٥٪) وزكـاة المستغلات الزراعية والصناعية ووسائط النقـل والتي تؤخذ بنسبة تتفـاوت ما بـين ٥ ـ ١٠٪) وزكـاة الركـاز والمعـادن بنسبـة (٢٠٪) وزكـاة السوائم بنسة عددية معلومة ولا يخفى بان رعاية الفقـراء والمساكـين ليس بالضـرورة ان يعطوا اعيانا استهلاكية اذ التطبيق المعاصر فضلا عن كونه فريضة فهو ضرورة وطنية وانسانية من جهة تـوجيه المـال لـلانتـاج والاستثمـار لا للكنـز . وليحقق معنى النماء وهو اشهـر معاني الـزكاة، ومن جهة تحقيق الاصلاح الاداري والمالي حيث معناها الاشهر الثاني : الطهارة فتيطهر المال كسبا وانفاقا اي يحصر فيما يفيد .

ثـانيا : الاسـراع في استكمال خـطوات اخراج قانوني لجريمة الاقتصاديـة والكسب غير المشروع الى حيز التنفيذ وقد قام مجلسكم الكريم بـانجازهمـا قبل مـدة طويلة وعليـه يجب عـلى الحكومة ان تتخذبكل اجهتزها وبخاصة الامنية في الكشف عن المجـرمين المتـواطئين معهم في الاعتداء على المال العام وبهذا نستطيع ان نوفر حصيلة كبيـرة من هـذا المـال، الـذي يعــد للاستثمار .

ثالثا : وضع تشريـع حازم حـاسم دائما لقانوني الاستثمـار والمصارف المـالية من اجـل اعادة الاموال المهربة الى الخارج واعطائهم فترة زمنية مناسبة لتسوية اوضاعهم واعادتها للداخل بغية الاستثمار، وهذا ما تقتضيه حتى مصلحة اصحاب الاموال انفهسم حيث نلاحظ تحكم سيـاسات تلك الـدول الاجنبية بهـذه المبـالـغ

وجحودها احيانا وتجميدها لها احيانا اخرى .

فضلا عن ان حق الحكومة وهي صاحبة الـولايـة عـلى تـوجيـه تصـرفـات الاشخـاص الطبيعين او المعنويين نحو خدمة الصالح العام وهذا ايضا لا شـأن له في تـدخل الحكـومة في الحرية الشخصية عند الذين يزعمون اننا نتبع نظام آلي وينبغي ايضا اخضاع هذه الاموال في الفترة الانتقالية التي توجد بالخارج الى ضريبة الدخل التصاعدية يمكن ان المواطن اردني وان المال من حيث المنشأ اردني .

رابعـاً : تحـويـل اسلوب عمـل البنـوك التجارية من تنمية المال بـالمال اي عن طـريق الاقتراض الربوي الى اسلوب تنمية المـال عن طريق الجهد والعمل، واعتماد مبدأ المشاركـة الذي يبحث فيه عن الامانة والكفاءة ويستقطب المستثمرين وتوضيح ذلك اقول المضاربـة مثلا وتوظيف الطاقات والكفاءات والضرائب من لا يملك المال لكي يكون منتجا .

والبيع التأجيري في المشاركـة المتناقصـة التي تنتهي بالتمليك للاعيان والايجار التشغيلي في تملك منـافع الاعيـان مقـابـل بـدل مـالي، والمصـانعة في المشـاريع الصنـاعيـة وبخـاصـة الصنـاعات التجميعيـة والتحيلية والمـرابحة في البيـع الذي يؤجـل فيـه الثمن عـلى اقسـاط، والمزارعـة في استغـلال الاراضي بـالــزراعـة بانواعها المختلفة والاشتراك في الغلة والمساقاة في رعاية الشجر والاشتراك في الغلة .

ان هـذا الاسلوب الـذي ذكـرت امثلة توضيحية له يتوزع على عناصر الانتاج وتوظـف فيه كل الكفاءات وقد اخـذ البنك الاسـلامي باضيق ابواب هـذا الاسلوب ومع ذلـك حقق ارباحا ممتازة فكيف اذا اتبعت بنوكنا التجارية هذا الاسلوب في كل ابوابه .

خـامسا : ايجـاد الوفـر والمدخـرات عن طريق منع التداول والاتجار بالمواد المحرمة، فهذا سيوفر (عشرات) الملايين لتندفـع بدورهـا الى خانة الاستثمار .

معالي الرئيس ـ الزملاء المحترمين

لقـد حبانـا الله تعالى في الاردن الغـالي بمساحات شـاسعة ذات تضـاريس وخصائص متنوعة ومتمـزية حيث الغـور بحيث تستوعب معظم ما نحتاجه من غـذاء وكساء ان لم يكن كلها، فالغور مثلا يصلح لزراعة الرز وقصب السكر والشمندر ولقد كان للمماليك مصنعان في الاردن ما ينتجه هذا الغور النعمـة الكبرى والمناطق الشرقية مثلا اذا احسنا استغلال المياه الجارية بالسدود والجوفية بالاخراج لتحقق لنـا فائض كبير في الثـروة النباتيـة والحيوانيـة ونعد انفسنا للتصدير من هنا تغدو خطوة سن قانون احيـاء الارض الموات في الاراضي الاميـرية، وتمليك الارض لمن يستغلها ممن لا يملك واعطاء الاولوية للجمعيات التعاونية الزراعية ضرورة ملحة .

ان هذا التوجه المنتج الفعال نحو الارض لن يكلفنا اكثر من خمسين مليونا على ابعد تقدير ولكنه سيمتص النسبة الكبرى من البطالة فضلا عما يساهم به في تحسين ميزان المدفوعات وتوفير العملة الصعبة .

معالي الرئيس.. الزملاء المحترمين

ان الحكومة مؤسسة اسرة كبرى يقع على عاتقها تأمين العمل للباحث عنه، والا فعليها ان تخصص له على الاقل الحد الادنى الذي يكفي للضرورات والحاجيات، واخيرا فان هذه الافكار التي ذكرتها لا تكفي لامتصاص البطالة كليا فحسب بل ستكون خطوة عملية رائدة للتخلص من اعباء المديونية الخارجية والداخلية في فترة ليست الطويلة، والتخلص كذلك من شروط واملاءات الصناديق والنوادي الدولية للاقراض والجدولة وتقضي على ظاهرة العجز في الموازنة الاعتماد على المساعدات وتحد من ظاهرة التضخم ورفع الاسعار الى غير ذلك من هذه المزايا.

وفقنا الله تعالى لخدمة بلدنا العزيز وامتنا الماجدة، واعاننا على تحقيق الامال والتخلص من الالام انه سميع قريب مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الدكتور علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين، وبعد

معالي الرئيس

الزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشاركني في افكاري هذه معالي الاخ النائب ابراهيم الغبابشة بداية اشير الى ما قامت به اجهزة الاعلام، من التعتيم المتعمد وهذا امر طبيعي وليس بجديد، فقد الفناه وتعودناه لانها تساهم بطريقة ما في تعميق عمل هذا المجلس والتعتيم عليه، واذكر هنا بحديث النبي الكريم صلى الله عليه وسلم.

(اللهم اني اعوذ بك من جار السوء في دار المقامة، الذي ان رأى سوءا نشره وان رأى خيرا ستره).

فهذا واقع الاعلام مع هذا المجلس يكبر سوئه ويصغر خيره، ولا بد ان اسجل هذا العتب، لاننا نرى ايضا الاعلام يحابي، فينشر للبعض دون البعض، يوسع للبعض في الحديث، ويختصر اختصاراً مخلاً يؤدي الى عكس المراد، وهذا من شأنه ان يشوه صورة هذا المجلس، هذه مقدمة انطلق من خلالها الى موضوع خدمة العلم بداية، هذا الموضوع الذي ارى انه بحاجة ماسة الى دراسة متعمقة، لاننا لا نريد ان نمر عليه مرور الكرام، فلا بد ان ندرسه اسباباً وكلفة ونتائج، ان مبررات قانون خدمة العلم واعتقد انها الاسباب الموجبة التي تقدمت بها حكومة سابقة لسن هذا القانون ما تزال قائمة بحاملها، فما دامت الاسباب الموجبة قائمة، فهذا يعني اننا لا ينبغي ان نناقش القانون من حيث مدته ولا من حيث فلسفته المالية، انما يجب ان نناقش الموضوع في الجوانب السلبية التي نشأت من خلال التطبيق العملي لهذا القانون.

واعتقد انه هناك نتائج سلبية برزت من خلال هذا القانون وتطبيقات العملية خارجه عن اطارة التشريع، وراجعة في معظمها الى

اسلوب في التطبيق، باعتقادي ان قانون خدمة العلم ماجاء وليد صدفة انما جاء نتيجة لاسباب قوية مؤثرة ويساعدني في تحديد هذه الابعاد انني ممن عايش ومن موقع القرب والمعايشة والمعاناة، موضوع الخدمة الالزامية عندما فرض حيث كنت عاملا في القوات المسلحة الاردنية.

هناك عاملان رئيسيان:

العامل الاول: هو ضعف اقبال الناس والشباب على القوات المسلحة في بداية الطفرة الاقتصادية التي عاشها الاردن في السبعينات حيث استوعب قطاع العمالة عديدين، ولا اذيع سرا ان قلت: ان تأثير العام الاقتصادي المتنعش في سوق الاردن في السبعينات اغرى كثيرا من المحترمين في القوات المسلحة ومن لهم خدمة طويلة، وعلى ابواب التقاعد ان يضحوا بكل هذه المزايا في سبيل ان يلحق فرصة عمل في هذا السوق الذي كان مجزيا ومجديا، ولا شك ان امن الوطن امر ضروري، ولا يمكن ان نفرط بالقوات المسلحة، لان هذا البلد مستهدف ومن اكثر من جهة، كان لابد من فرض خدمة العلم لسد النقص في غطاء القوة البشرية ولا اخفي ان غطاء القوة البشرية في تلك الفترة وصل الى حد خطر جدا، فان بعض التشكيلات العسكرية كانت لا تجد (٥٠٪) من غطاء قوتها البشرية، فكان لا بد من الالزام، (لان الله يزع بالسلطان ما لايزع بالقرآن) الان ظهر ظاهرة جديدة وهو اقبال الشباب على الخدمة العسكرية، بمعنى ان غطاء القوة البشرية يمكن توفيره الان من خلال الاحتراف، وهذا امر يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار، عند دراستنا لقانون خدمة العلم، فلو فرضنا ان امرا ما قد جرى على ساحتنا الاردنية في المجال الاقتصادي، بحيث عادة طفرة السبعينات بترتيب ما من طرف ما لا اعنيه ما، فسنعود ثانية الى نفس القضية ونحتاج عندئذ الى الزامية الخدمة العسكرية لنبقي على امن هذا الوطن وام المواطنين، من سوء الحظ او حسن الحظ اننا نبحث هذا الموضوع في ظرف قد يشكل عائقا من عوائق البحث، وهو اننا نعيش اجواء ما يسمى (بالمؤتمر السلمي) او الذي نسميه (مؤتمر الاستسلام)، لاننا نسلم جميعا ان من شروط مثل هذه المؤتمرات اذا خطت خطواتها كاملة او قطعت اشواطا بعيدة، لابد وان يكون القرار الاول هو ذلك المتعلق (بالمؤسسة العسكرية) ونعلم ذلك تمام العلم في (اتفاقيات كامب ديفيد) وما شرط على (مصر) من تسريح قواتها المسلحة لتبقى في حجم غير مؤثر على العدو الاسرائيلي، وهذا ايضا شرط روعي في املاءات مجلس الامن لشروطه على العراق.

اذن هناك توجه استعماري لتحجيم القوات المسلحة في الوطن العربي، لتبقى فقط جيوش استعراض ومناسبات وطنية، هذا الامر اذا اخذناه بعين الاعتبار سيجعل ذلك ثقل علينا عندما نناقش هذه القضية، فان خدمة العلم تعني بالاضافة الى ما ذكرنا تدريب وتهيئة الاجيال من منظور عسكري حديث ليكونوا العون في الوقت المناسب، حيث تقتضي مصلحة الوطن الدفاع او التحرير، وهذا ايضا عامل مهم يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار، ولعل اخوتنا فيما طرحوه سابقا، قد اخذوا جانبا وتركوا جانباً، وانا اريد ان نقدم اقتراحاتنا واراءنا وفق

منظور شمولي ودراسة للموضوع من جميع جوانبه، باعتبار ما ذكرناه وهو ان هناك حاجة لغطاء قوة بشرية في القوات المسلحة، قد نجدها الان في غير خدمة العلم، لكن لا يمنع ان تأتي فرصة ثانية تضطرنا للعودة اليه.

العامل الثاني:

تدريب المواطنين وتهيئة الاجيال للمعركة

وهي حتمية مهما بذلنا وبذل العالم من حولنا في استبعادها، فان ذلك امر لن يكون، لاننا امام حقائق دينية وعندنا النصوص القطعية على حتمية المعركة بيننا وبين بني اسرائيل وان عدونا يدرك ذلك اكثر من كثير من امتنا.

لقد قال (بن غوريون) وعلى ضوء حتمياته الدينية التي يقرأه ويعلمها لاجياله.

(انني اضمن بقاءا لليهود في فلسطين من خلال الجيل الذي انا امثله (هو يعني) واستطيع ان اضمن ايضا وجود لابنه اموس، ولكنني لا استطيع ضمان وجود ابن آموس).

على اكثر تقدير يؤملون البقاء لجيلين، ولكنهم لا يؤملون فيما زاد على ذلك، فهذا يعني انهم يتعاملون مع هذه الحقائق ومن منظور ايضا توسعهم الاستراتيجي من خلال مقولتهم (باسرائيل الكبرى) التي يترآى لنا انها مستحيلة التطبيق ولكن من مجريات امتنا مؤخرا، ارى ان الامر قريب وليس ببعيد، لان امتنا الان تخدم اليهود اكثر من خدمة اليهود لقضية اليهود.

ولذلك ارى حلم بني اسرائيل قريب المنال فيما يأملون، اذا لم نكن على جانب كبير من الوعي، بحيث نعد الامة اعدادا عسكريا تاما سليما ولو على حساب البطون، ولو على حساب الجيوب، لاننا نتعامل مع هذه الحقائق التي ان كذب بها البعض، فما اراهم الا كؤلئك الذين قالوا للحبيب المصطفى يوم وقف على الخندق وقال:

ستفتح عليكم فارس والروم واليمن

قال قائل هؤلاء من ذاك الانسان: عجيب امر محمد هذا، يعدنا بقصور فارس والروم واليمن واحدنا لا يجرأ ان يقضي حاجته خارج بيته.

اما من جهة الكلفة المالية فانا ادرك المعاناة التي يعيشها هذا البلد، وبحسبة بسيطة وموثقة ايضاً، نجد ان المكلف في خلال خدمة العلم، يكلف على القوات المسلحة بمعدل (مئتي) دينار شهريا، من طعام وشراب ولباس وذخيرة تدريب واسلحة وجهد مدربين، يكلف ذلك (مئتي) دينار تقريبا، اذا قدرنا ان دفعات مقياس ما سبق في السنة تبلغ (ستين) الف مكلف يتدربون، فهذا يعني اننا امام رقم (١٢) مليون دينار شهريا، اي ما يعادل (١٤٤) مليون دينار سنويا، هذا ما يكلفه عامل التدريب ووجود هذا الجندي المكلف في القوات المسلحة.

اي قائد عسكري لا يهمه الكم، بمقدار ما يهمه النوع وهذا صحيح، فان الاحتراف لا يتم في (عامين)، خاصة واننا امام تطور في الاسلحة لم يعد يناسبه لا الاعداد ولا الثانوي، بل يحتاج الى مستوى جامعي لاستيعاب الاسلحة المتطورة، واتقان هذا السلاح والوثوق به ايضاً مع مواكبة تطور العلم الذي لا يتوقف،

عند حد، هذا يقتضي ايضا كلفة مالية باهظة، فلو قيل للقائد العسكري انا اعطيك (١٤٤) مليون، تجند فيهم (٦٠) الف مكلف، والا تجند فيهم (١٠) الاف جندي نظامي، يقول لك:

انا بحاجة الى (١٠) الاف جندي نظامي خير لي من (٦٠٠) الف مكلف، مش (٦٠) الف، هذا منطلق صحيح، ولكننا ايضاً اذا سلمنا بهذه المقولة وهي صحيحة لابد وان نسلم بها، لا يبرر مثل هذا التوجه، لاننا نبقى امام قطيع من المجتمع لا يعرف البندقية ولا يعرف السلاح.

واما ما يقال من ان الجيش الشعبي سيقوم بسد هذه الفجوة وهذا الفراغ، فانا ايضا اشكك كما ذكر من سبقني بقدرة الجيش الشعبي على مثل هذا الامر.

لذلك ان كان لابد من تجميد خدمة العلم، فالامر متوقف على وضع برنامج تدريبي اقل كلفة لتدريب المواطنين جميعا ليكونوا مؤهلين للخدمة الاحتياطية اذا ما دعي داعي، وذلك من خلال برنامج يواكب الطالب في مرحلة الثانوية والجامعية مع التركيز على الدورات الصيفية لتكون دورات عسكرية تدريبية تخصيصية، ثم بعد ذلك عندئذ يمكن ان يقال له انت جندي احتياطي، على ان توفر الكوادر القيادية من خلال المحترفين لمثل هذه التجهيزات العسكرية الفردية.

اذن عدم الغاء قانون خدمة العلم اوعدم تجميده، لا يعني اننا بهذا وطنيون، كما ان الغاءه لا يعني اننا نسهل الامور للعدو، بل اننا نريد ان ننظر الى الامر من جميع جوانبه، لاشك ان الكلفة المالية مأخوذة بعين الاعتبار بل هي الاساس في نظرتنا الان، لاننا نعاني من ازمة اقتصادية كبيرة، اذا يجب ان نوجد برنامجا تدريبيا اقل كلفة، اما ان نتنازل عن مبدأ تدريب الشعب، فهذا امر لا ينبغي ان نتوجه اليه او ان نقبل الحديث فيه، لاننا امة مستهدفة اما قريبا واما بعيداً، اما عاجلاواما اجلا، ان لم يكن من اسرائيل فقد يكون من طرف بعيد او قريب، المهم ان يكون هذا البلد اهله مدربون تدريبا يتناسب وطبيعة المهمة التي يقوم بها هذا الوطن وهذا الشعب.

اما بالنسبة لصندوق التنمية والتشغيل، وبالنسبة للصناديق الاخرى التي جاءت على هامش ازمة البطالة كحل لهذه الازمة، وباعتقادي انها ما تولدت مثل هذه الاراء وهذه الافكار الا بدافع معالجة ازمة البطالة، فلا بد ان نقف ايضا مليا عند هذه الظاهرة، وارجو ان لا يكون كلام المجلس الكريم مجرد كلام يقال ثم يذهب ادراج الريح، ارجو بعد هذه المناقشات ان يترجم توجه المجلس المتفق عليه والمجمع عليه من خلال التصويت، الى ان يصبح قراراً لهذا المجلس يلزم الحكومة بانتهاجه وفق ما قرأناه مما قالوه، وفق ما سمعناه مما قلناه، على ضوء هذا الامر ارى ان تدرس كل هذه اوراق العمل، ثم عندئذ يصاغ قرارات معينة لمعالجة ازمة البطالة وعندئذ تصدر من هذا المجلس للحكومة، وفي حال عدم التزامها، لابد من بحث الثقة بها، لاننا لا نريد ان يكون كلام النواب كلاما يذهب ادراج الرياح، لان هذا

اخر ما سيقال عنا، وهذا اقصى ما يمكن ان نناله من انساننا ومواطننا في هذا البلد يجب ان تكون هنـاك دراسات مـوضوعيـة لهذه الازمـة، وان تترجم الى قرارات عملية بالتنسيق مع المجلس من قبل الحكومة، حتى نكون جميعاً متبنيين لهذا البرنامج وادارات تنفيذ وتطبيق هذا البرنامـج التصحيحي لواقعنا وازمتنا التي نعاني.

ونحن شركاء ولسنا فرقاء، نحن نتعاون ولسنا نسب بعضنا او نشتم، نحن في هذا الموقع وكما قال جـلالة الملك في خـطابه الاول بهـذا المجلس:

(انكم لستم اضداداً و لاامداداً، انما انتم شركاء في العمل لخدمة هذا البلد ويجب ان لا تلقى كلمات النواب على هامش الرف او على هامش الحياة، بـل ينبغي ان ينظر اليهـا نظرة علمية موضوعية مدروسة).

وانا ادعو المجلس حفاظاً على هيبته الى ان يلخص هذه المقترحات في جدول كامل، ثم يتم منـاقشة هـذا في المجلس بجلسة معينـة، حتى نخلص الى قرارات نصدرهـا لالزام الحكـومة بالتقيد بها كبرنامج لنواب الامة ممثلي الشعب، هذه الازمة لها كثير من الاسباب ولا اريد ان القي الاسباب على الموارد المالية وقلتها، لانني ارى كثرة المال اسرع في الحل، ولكنـه علاج موقوت تماماً كذاك العلاج الذي يصرفه الطبيب اللي ماشي حـاله يصـرفها وهي الـدواء الذي يسمى (الكورتوزون)، هذا العلاج السحري الذي يجعل المريض يشفى خلال الثواني ودقائق محدودة، لكنه لا يعـالج المـرض، لان المرض موجود وباقي ومتفعل، الا انه افقده الاحساس به، ونحن لا نريد ان نصف علاجات موقوته، من الناحية المالية هي علاج سريـع واريح مـا يكون لصاحب القرار وصانع القرار لكن يجب قضيتنـا عـلى اعتبـار اننـا لا نملك الا المـوارد المحدودة وهذا يقتضي ان نضع خططاً تفصيلية لهذه الظاهرة وهذه القضية حتى نعالجها بشكل عميق، فان جاء المال فبها ونعمة والا فنحن قد حسبنـا حساب كـل شيء. موضـوع البطالـة ارجعه اولا الى المؤسسة التعليمية، المؤسسة التي ربت الاجيال على ان يكونوا مـوظفين، لا ان يكـونـوا عـاملين منتجـين، لـذلـك المؤسســة التعليمية عندنا تخرج لنا طوابير ينتظرون الموظف حتى يموت، ليحلوا محله، او ينتظرون مؤسسة تنشيء وتقام ليكون فيها كاتبا او موظفـا، ولا اخفي على اخوتي ايضـا، انكم لو درستم مـا يقدمه انساننا من طلبات في التوظيف لوجدت العجب العجاب، انا من خلال نظام المكلفين هذا لقد تقدم عدد لا اقول انه قيل، بل كثـير جداً يتقدمون الى قادتهم ليعينوا كمراسلين، لانه اكثر اجازات من غيره، ولانه الساعة (الثانية) بيروح بينما لو كان مسلحا يحمل بندقية ويسهر الليـالي فهـذا امـر صعب، مـاجتسـير ومعـه البكـالوريـوس يقبل ان يكـون مراسـل يقـدم الشاي، حتى لا يكون عنصراً فاعلا منتجا في هذا الوطن، الى من يعود هذه الاخلاقية؟

الى المؤسسـة التعليمية التي اسـاءت الى انساننا فخرجتنا خدماً، ولم تخـرجنا اصحـاب عمل وسادة.

ثم هناك ايضا في الفلسفة التعليمية التي تختـار العمل المهني اردىء الانـواع فـالشبـاب والـطلاب، ارى اردأ الانــواع، عـلما بـــان الصناعات في العـالم ما تقـدمت الا من خلال العباقرة والاذكياء لذلك نحن نسير السير خاطئا غير الصحيح عندما نقدم اردأ الانواع من شبابنا وابنائنا المستويات المتدنية عقليا وفهما واستيعابا نقدمها لتكـون في المصانـع او نقدمهـا لمؤسسة التدريب المهني، بينما نختار الاذكياء ليكونوا في مراتب اخرى واعمال اخرى.

المؤسسة التعليمية التي لم تلجأ الى ان تخرج لنا اجيالاً تحب العمل، وتفتخر به وتعتز، لم تخرج لنا هذه الاجيال، ولذلك نجد شبابا عاطلين عن العمل والله ما هي الا بطالة كـاذبة، لان من يراجعني اقول له انا استطيع ان اوفر لك عملا في المزارع في الاغوار، عامل في اليوم تأخذ (خمس) دنـانير يـوميا (١٥٠) دينـار، يقول لـك، بعد الشهادة الجامعية ارجع اصير انكش بالطورية! نعم بالطورية، عيب، ليس عيب.

نعم هكـذا نحن انشـأنـا انفسنـا بهـذه الطريقة.

نحن بلد لا نتجه الى القطاع الصناعي ولا الى القـطاع الـزراعي، يتجـه الى القـطاع الصناعي فقط، اصحاب رؤوس الاموال بقصد الاستثمار وتكثير اموالهم، واذا قال بعضهم انه بـذلك يخـدم الوطن والمـواطنين، وبـاعتقادي خدمة ثانوية، لان الخدمة الاولى خدمة لنفسه.

القطاع الزراعي في الـواقع هـو القطاع المهمل، وهو الذي يستوعب كثيرا من البطالة، ثم هناك ما اشار اليه بعض المتحـدثين من ان هنـاك اراض اميريـة، فلماذا لا تـوجه امـوال صنـدوق التنمية والتشغيـل لايجـاد المشـاريـع الـزراعية في صحـرائنا، واخـذ الشباب اليهـا هناك، بعد ان توفر لهم الماء والارض والادوات الزراعية، لماذا؟

صندوق التنمية والتشغيل ماذا قدم لهذا الـوطن، وقد مضى عليـه (عـامـين ونيف) او يزيد، ماذا قدم من قروض؟

انه رصد فيه (٧٥) مليون دولار، لم يقدم نشاطا حتى هذه الساعة الا في حدود (ملايين) دون (العشرة) قطعاً.

لـماذا؟ هذه الامـوال تجمد لـماذا؟ ونحن نشكو البطالة، والعمل يستدعي منا ان نكون من خلال هذه الاموال اكثر انتاجية وعملا لذلك صنـدوق التنمية والتشغيـل، صندوق المعـونة الوطنية الذي نعطيه قليلاً وقليلاً جداً، صندوق المعونة الوطنية على ضوء شريحة الفقر في مجتمعنا يجب ان يكون رصيده (بعشـرات) الملايـين لا (بستة) ملايين او (ثمانية) ملايين، (عشرات) الملايين، وانا لا اشجع ان نـدفع امـوالاً، بل يجب ان نقـدم مشـاريـــع لتشغيـل العــاملين والعاطلين، اللهم الا من لا يستطيع العمل لعلة ومـرض، فذلـك الذي نعـطيه معـونة نقـديـة شهرية.

التوظيف واولويات التوظيف:

هناك عوائـل متخمة بـالموظفـين وهناك عوائل معدمة لا تجد موظف واحد يعيل عائلة باكملها.

وما زلنا في ديوان الخدمة المدنية نسير على قـاعدة اولـوية التخـرج واقـدميـة التقـويم في

الطلب، الى متى هذا يبقى؟ نحن نعالج ظاهر خطيرة من اخطر المظاهر، فما معنى ان تكون عائلة مكونة من (ستة) كلهم موظفون، فانما نجد عائلة اخرى اكبرها سنا خرج هذا العام لا يجد عملا، بحجة ان ابن فلان اقدم في التخرج من ابن علان، يجب ان يعاد النظر بقضية اولويات التوظيف، بحيث نعطي المعيل اولوية على غيره، ونعطي المعيل حتى لو كانت انثى ايضا، واتبنى هذا الرأي، وقد يكون غريبا وعجيبا وقد ينتقد، ان لا توظف النساء قبل الشباب، لاننا نريد ان نقيم عوائل، لان الشاب اذا توظف فتح بيتا وتزوج فتاة وانفق عليها، اما الفتاة فماذا تفعل في مالها الا مكياجا.

العمالة الوافدة ايضا يجب ان يبت في امرها باسرع ما يمكن، ويجب ان يكون هناك اعمال زراعية للموظف والمواطنين، يجبرون على العمل الزراعي لاننا امام واقع، كما الزمه بخدمة العلم، الزمه ايضا بخدمة الزراعة وان يعمل في الزراعة.

ثم ايضا يجب ان نبادر بالزامية الزكاة، فلا عذر لنا بعد اليوم فهذا قانون ينقذنا من الواقع السيء الذي نعيش، هذا القانون انا اعددته وهو جاهز في وزارة الاوقاف ويجب ان يأخذ مجراه من خلال الحكومة تقدم به الى هذا المجلس باسرع ما يمكن مع صفة الاستعجال، لاننا نريد ان نعالج ظاهرة البطالة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، ارجو من الاخوة الزملاء ان نحافظ على النصاب اولا ثم المساهمة والحضور، وارجو من الاخوة الذين خرجوا النصاب انكمل بخروج عدد من الاخوان، تفضل استاذ سليم.

السيد سليم الزعبي:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، حضرات الزملاء الافاضل.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

اؤكد من جديد في هذا المقام ان مشاكلنا الاقتصادية عامة ومشاكل التنمية والبطالة خاصة، هي احدى النتائج المريرة لواقع التجزئة الذي فرضته اتفاقيات (سايكس بيكو) وكرسته الانظمة العربية بعد استقلالها الصوري، ولظروف القمع السياسي والتنافس على السلطة وتضييق افق العمل السياسي والاجتماعي، وخنق الحريات العامة، وعدم اتباع سياسات اقتصادية وتنموية سليمة وتفشي الفساد والرشوة والمحسوبية، والسطو على المال العام وتبديده.

ان واقع التجزئة وغياب الديمقراطية والحرية حرم الوطن العربي والاردن جزء منه، من امكاناته وثرواته التي تؤهله للعب دور هائل في عالم المستقبل.

تعلمون ايها الاخوة ان الدولة القطرية غير قادرة بمفردها على مواجهة تحديات البقاء. والاردن على وجه الخصوص كي يتمكن من حماية نفسه وامنه في مواجهة المخاطر السياسية والاقتصادية والتنموية لابد له من التمسك بكل عزم بالخيار القويم. . ان التزام الاردن بهذا الخيار ليس فقط مجرد انعكاس لوحدة اللغة والارض والعقيدة والتاريخ والامال والالام وانما هو خيار واختيار الحياة والبقاء في مواجهة الفناء.

بعد هذه المقدمة الموجزة وفي ضوء ادراكنا لواقع وظروف بلدنا وامكاناته فاننا نناقش مشكلة البطالة مدركين سلفا اننا لن نقدم حلا جاهزاً للتطبيق له فعل السحر. . لكننا سنطرح افكاراً عامة موجزة تقتضيها طبيعة المناقشة ومتطلبات الوقت ان القضاء على مشكلة البطالة او التخفيف من وطأتها لابد وان يرتكز على تبني نهج اقتصادي سليم. . ينطلب بنا نظام اقتصادي قادر على تحقيق مجتمع الكفاية والعدل وتكافؤ الفرص وتحيق توازن بين القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات العامة. . ويتم ذلك بالاستفادة من ثروات الوطن وتوظيفها من خلال مشاريع استثمارية تحقق تشغيلا للايدي العاملة وتعود بمردود وافر على الاقتصاد الوطني ويتم ذلك بتبني السياسات التالية:

في السياسة الزراعية:

مطلوب من هذه الحكومة دعم وتشجيع الزراعة والمزارعين من خلال انتهاج سياسة زراعية ترتكز على الاسس التالية:

١ - الامتداد الافقي في الزراعة وذلك من خلال عمليات استصلاح الاراضي لمضاعفة رقعة الارض الخضراء المنتجة ووقف زحف الصحراء والعمران على الاراضي الزراعية.

٢ - الامتداد العمودي عن طريق رفع انتاج الاراضي المزروعة وذلك باعتماد احدث الطرق في تحسين الانتاج وتشجيعه.

٣ - التوسع في انتاج السدود للاحتفاظ باكبر كمية من مياه الامطار والاستفادة منها في الزراعة وللماشية.

٤ - تصنيع الريف اتصالا بالزراعة وهذا يفتح ابوابا واسعة لفرص العمل ويؤدي الى المساهمة في حل مشكلة البطالة.

٥ - وضع تشريعات زراعية تهدف الى انشاء تعاونيات زراعية انتاجية وتسويقية.

ان تبني هذه السياسة يرفد الاقتصاد الوطني بسلع تموينية اساسية وضرورية وتحقق في الوقت ذاته مساهمة فعالة في حل ازمة البطالة.

ثانيا: في السياسة التعليمية وارتباطها بالبطالة.

انني ارى ان التسابق في انشاء الجامعات الاهلية. . وكليات ا لمجتمع دون ربط ذلك بحاجة الوطن لالاف الخريجين من هذه الجامعات والكليات سيؤدي حتما الى رفد نهر البطالة بروافد غزيرة من جيوش العاطلين عن العمل.

من هنا فانني ارى ان تتدخل الدولة في موضوع الجامعات الاهلية وكليات المجتمع وذلك بتوجيه المساقات والتخصصات التي تدرس فيها ومراقبة اداء هذه الجامعات والمعاهد من الناحية العلمية والتدريسية. . وبحيث تتناسب هذه التخصصات وتتفق مع حاجات الوطن، على سبيل المثال لم نشهد في الجامعات الاهلية اي جامعة تبنت انشاء كلية تمريض او المهن الفنية التخصصية اللازمة لحاجة السوق واللازمة لمعالجة ازمة البطالة.

علمت ان وزارة التعليم العالي مشكورة اوقفت اسهال ترخيص الجامعات اخيراً.

ثالثا: توزيع الشركات والمصانع:

يلاحظ ان غالبية الشركات المنتجة والمصانع تتركز في اقليم الوسط او اقليم عمان الكبرى اما اقليم الشمال واقليم الجنوب فلم توليهما الحكومات المتعاقبة اي اهتمام سواء من حيث قيام القطاع العام باقامة المشاريع الانتاجية فيهما.. او توجيه القطاع الخاص للاستثمار في هذين الاقليمين وان اقتضى الامر ارى ضرورة الزام القطاع الخاص بهذا الواجب عن طريق تشريعات ملزمة.

واذا تحقق ذلك فاننا نساهم بحل مشكلة البطالة، ونخفف عبء الازدحام في العاصمة وما حولها وتوزع السكان على جميع اقاليم الدولة وانني اؤيد جميع ما اورده الزميل الاستاذ حسني الشياب في كلمته حول هذه النقطة.

رابعا: مسؤولية الحكومة في البحث عن فرص عمل للاردنيين في الخارج.

انني ارى يتوجب على الحكومة ان تواصل جهودها في هذا المجال لان ازمة البطالة - كما اسلفنا - لن تجد حلا شافيا - شاملا لها داخل حدود الاردن.

ان للبطالة ايها الاخوة اثار سلبية مريرة على معنويات ابنائنا، وعلى امن الوطن الاجتماعي والسياسي، فلابد من حل جذري وسريع وعادل لهذه الازمة التي تكاد ان تشل حياتنا اليومية.

ان ظاهرة البطالة مرتبطة اشد الارتباط بظاهرة الفقر.. ان الحكومة تولي جهودا جبارة وتبذل اموالا كثيرة لدعم اصحاب رؤوس الاموال لتسهيل تصدير منتوجاتهم ولتمكينهم من زيادة ارباحهم.

نريد من هذه الحكومة ان تقوم بمثل هذه الجهود لحل ازمة البطالة ومعالجة مشكلة الفقر وذلك اضعف الايمان.

هذا عن البطالة.

اما عن خدمة العلم:

فكنت اود ان اتوجه ببعض الاستفسارات في مجال تبادل الرأي مع الحكومة الموقرة حتى يتسنى لنا ان نناقش هذه القضية الهامة والخطيرة في نقاش موضوعي ومدروس.

لعل السؤال الاول حول هذه القضية الموجهة للحكومة الموقرة هو:

ما مدى ارتباط توجه الحكومة بتجميد خدمة العلم مع اشتراك الحكومة في مفاوضات ما سمي بمؤتمر السلام؟

او هل هناك دور لصندوق النقد الدولي في الطلب من الحكومة بان توقف او تلغي او تؤجل او تجمد خدمة العلم؟

اذا كانت الكلفة الزائدة في موضوع خدمة العلم وتزيد على (١٠٠) مليون دينار سنوياً، كما يقال، فلماذا لم نستخدم هؤلاء الشباب هذه السواعد في مشاريع انتاجية مثمرة، سواء كانت او مشاريع خدمية، نستعيض فيها عن كثير من استخدامات التي ندفع مقابلها تكاليف طائلة.

هذه حقيقة اسئلة كنت اود ان اتلقى اجابات شافية عليها، لكنني قبل ان ابدي رأيي في هذه النقطة، اود ان اشد على يد الحكومة في قضية فتح الباب امام الالتحاق بالخدمة

النظامية.

وهذه حقيقة مطلب تبنيناه وطالبنا فيه سابقاً، وها هو يلقى الاستجابة، فلا بد لنا من ان نقول شكراً للحكومة على موافقتها وتبنيها لهذا المطلب، وهذا يساهم في ان واحد في حل ازمة البطالة، وفي ذات الوقت ايضا يساهم في تعزيز قدرتنا العسكرية، وتنمية قدرات الجيش، لكن موضوع خدمة العلم وهو موضوع المناقشة، فانني ارى ومن منطلق فكري عقائدي انني ارى ان من لا يملك خيار القوة لا يملك خيار السلام.

وارى ايضا اننا يجب ان نبقي على خدمة العلم، و يجب ان نبقي شبابنا مدربين على السلام، جاهزين لمواجهة كل الظروف ولانني ادرك ان عدونا لا يفهم لغة السلام، عدونا لا يفهم الا لغة الحرب ولغة القوة.

من هذا المنطلق العقائدي ولانني اؤمن بان ما اؤخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، اقول انا مع ابقاء خدمة العلم وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور قسيم عبيدات.

الدكتور قسيم عبيدات: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس
معالي الرئيس
الاخوة الزملاء.

سأكون مختصراً وموجزاً بقدر الامكان، وساتحدث عن الموضوع الاول الا وهو موضوع خدمة العلم.

انسجاماً مع رأي الغالبية الساحقة من شعبنا، وانسجاما مع التوجهات الديمقراطية التي نؤمن بها. وبعد دراسة مستفيضة ومراجعة شاملة، ليس في دائرتي الانتخابية فحسب، بل في دوائر انتخابية شتى، فانني مع الالغاء الكامل لخدمة العلم، ويوجد هناك بدائل، اذا كانت الغاية منها هو تدريب الناشئة والجيل الجديد، فعندنا بدائل كثيرة لجأ اليها دول اخرى غيرنا، من هذه البدائل:

ايجاد حصص، يسمى حصص الثقافة العسكرية في المرحلتين الثانوية والجامعية، وايضا يمكن ان ترفد هذه الحصص عن طريق تدريب الجيش من خلال الجيش الشعبي، او اذا كانت الغاية ايضا التهيئة والتدريب فكلنا نعلم بان فترة التدريب اثناء خدمة العلم لا تتجاوز (ثلاثة) اشهر فقط، يمكن الاستعاضة عنها بشكل مكثف في المرحلتين كما قلت الثانوية او المرحلة الجامعية.

انا لست مع التجميد وانما مع الالغاء الكامل، لان التجميد لا يوفي بالغرض وسيولد ارباكا لدى السلطات، سواء فيما يتعلق بالقوات المسلحة وسيولد ارباكا ايضا للناشئة وللجيل الجديد، حيث سوف لا يعلمون ماذا سيكون مصيرهم، يجب ان تكون الامور محددة، هذا هو رأيي.

اما فيما يتعلق بالبطالة:

مع تقديري الكامل للجهود الحثيثة المتواصلة التي قامت بها وتقوم بها وزارة العمل فانني ارى ان لدي افكارا محددة الخصها ما يلي:

اولا: يجب تحويل وزارة العمل الى وزارة العمل والتشغيل.

ثانيا: ان القضاء على التسيب الناتج على العمالة الوافدة يتم فقط بايجاد نصوص رادعة لارباب العمل، هـذه تجربتي وتجـربة زمـلائي ايضا على ما اعتقد.

نصـوص رادعة لاربـاب العمل الـذين يشغلون العمالة الوافدة دون تصاريح عمـل، يجب ان تتضمن هذه النصوص غرامات مالية كبيرة، وايضا يجب ان تتضمن حتى تكون رادعة اكثر فترة بالحبس او بالسجن لفترة زمنية محددة غـير قـابلة للبـدل، الخلل ليس في العـاملين الوافدين، الخلل في ارباب العمل، الخلل فينا انفسنا.

مواطنينا هم الـذين يتجاهلون القـانون ويتجاوزون القانون، العلة في ارباب العمل، وبحيث تتضمن هـذه النصوص غـرامة مـالية كبيرة وعقوبة بالسجن لفترة لا تقل عن (ثلاثة) اشهر وتسفير العمال الوافـدين المخالفـين على نفقة ارباب العمل هؤلاء.

ثـالثا: ايجـاد صنـدوق يسمى صنـدوق التضامن او التكافـل؛ فلنسميه مـا شئنا، يتم تمويل هذا الصندوق عن طريق اقتطاع نسبـة مؤوية من صندوق الزكاة، ومن ارباح الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية، ويمكن اقتطاع نسبة مئوية من رواتب العاملين والموظفين، يمكن ان تكون نسبة زهيدة، لا تتجاوز (٢/١٪ ـ ١٪) لكن حقيقة عن طريق هذا الصندوق يمكن حل مشاكل كثيرة.

ارباح الشركـات والمؤسسات التجـارية والصناعية والنقابات وعن طريق اصدار طابع خاص يرصـد ريعه للمسـاهمة في تمـويل هـذا الصندوق.

رابعا: يتم استيعاب الخريجين، وخاصة الجـامعيـين منهم، العـاطلين عن العمـل في المؤسسـات المختلفة كـل حسب اختصاصـه، المشكلة كما ارى هي في ابنائنا الذين لهم طلبات في ديوان الخدمة المدنية وكلنا نعلم ذلك، هؤلاء (٦٥٪) منهم هم من خريجي المعاهد والكليات المتوسـطة، وحـوالي (٢٥٪) من الجـامعيـين (١٠٪) فقط هم من حملة التـوجيـهي او مـا يعادلها.

اذا استطعنا انشـاء مثل هـذا الصندوق حقيقة، الذي يمكن تحويله كما قلت من مصادر شتى ومصادر مختلفة، فيمكن استيعاب الخريجين سنـويا من خـلال المؤسسات المختلفـة، سواء كانت حكومية او غير حكومية، على ان تدفع لهم رواتب شهـريـة لا تقـل عن (١٠٠) دينـار او (١٢٠) دينـار، وتسمى هـذه الفتـرة (فتـرة استيعاب وتأهيل)، على ان يوظفوا خلال فترة لا تتجاوز (سنتين) من تاريخ الاستيعاب.

وبـالمنـاسبـة فـان (٦٧٪) من طلبـات التـوظيف في ديـوان الخـدمـة المـدنيـة هم من الاناث، وانا ضد التميز بين الذكور والاناث في الوظائف، لانني اعلم علم اليقين بان عائلات كثيرة لها بنات موظفات هن الذين يصرفن على العائلة حقيقة، هذا اذا اخذنـا بعين الاعتبـار النسبة المئوية حوالي (٦٥ الى ٦٧٪) من طلبات التوظيف هي من الاناث، لـذلك لا نميـز بين

الذكور والاناث.

يتم استيعـاب الخريجـين العـاطلين عن العمل سنويا في المؤسسات المختلفة رسمية وغير رسميـة لغـايـات التـدريب والتـأهيـل، و يتم اعـطائهم رواتب معقولـة لا تقـل عن (١٢٠) دينارا من هذا الصندوق المخصص.

خـامسـاً: يتم تـوظيف هؤلاء المؤهلين السابقين ذكر خلال فترة زمنية تزيد عن (سنتين) ابتداء من تاريخ الاستيعاب.

سادسا: الاسراع في تعديل نظام الخدمة المدنية، بحيث يبت نهائيا في سن التقاعد، على اساس سنين الخدمة وليس العمـر، لان هناك الكثـير من المـوظفـين زوروا شهـادات الميـلاد وجـاؤوا بشهادت جـديدة مـزورة، فيجب ان نحاسب هؤلاء على سنين الخدمـة وليس على اساس شهادة الميلاد الجديدة التي زوروها واتوا بها، وليس العمر الذي يجري تزويره من قبـل الكثـير من الموظفـين وان تعـطى الاولـويـة في التوظيف للعائلات التي لا يوجد فيها موظفون، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ عبدالكريم الدغمي.

السيد عبدالكـريم الدغمي: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً سيدي الرئيس

سادتي الزملاء.

مـع تثنيتي على الجـانب الشكـلي الـذي تفضل به سماحة الاستاذ الشيخ علي الفقير، من ان كلامنا في هـذا المجلس يجب ان يترجم الى قرارات، انا اؤيد هذا التوجه، ومن هنـا جاء اقتراحي قبل فترة بتشكيل لجنة لشؤون البطالة، عرضها عدد من اعضاء هذا المجلس، وبالنتيجة طالبوا ببيان مهماتها فرأيت موضوع مناقشة ازمة البطالة وها نحن نصل الى الحاجة لتشكيل لجنة شؤون البطالة.

لجنة شؤون البطالة اذا اردتم مهماتهـا، فقد تكلم عن هذه المهمات سماحة الاستاذ علي الفقير هي:

اخذ مقترحات النواب ومناقشتها في هذه اللجنـة، ثم تقـديم التـوصيـات الـلازمـة الى المجلس ليتخذ قراراً، والمفترض دستورا، انـا افترض لا اعرف ما الذي سيحصل؟

المفترض دستوريا ان القرار الذي يتخذه المجلس باعتباره السلطة الدستوريـة الاولى في هذا الوطن حسب الدستور ان يلزم به الحكومة، فان التزمت كان به، وان لم تلتزم حاسبها ايضا بالطرق الدستورية، لكن هذا ليس موضوعنـا الان، ساقترح تشكيل اللجنة وهذه مهماتها التي ذكرناها فيما بعد، بعد ان ننهي تبادل الرأي مع الحكومة.

حول البطالة.. وخدمة العلم.

استمعنا الى بيان الحكومة، ووجدنا فيه بعض النقاط فيما يتعلق بالبطالة، ولكن الاشارة الى تعليمات رئيس الوزراء التي اصدرها قبـل مدة، نعتبرها بدون شك توجهات مؤثرة فعلاً في امتصاص ومعالجـة نسبة لا بـأس بها من اثـار البطالة ولكن..

ولكن السـؤال الذي يطرح نفسـه، هل

ستلتزم كل الاجهزة الحكومية بهذه التعليمات؟ وما هي الخطوات العملية التي تم اتخاذها لحد الان لتنفيذ ما جاء في تعليمات رئيس الوزراء.

انني لا استطيع اخفاء شكي في قدرة الاجهزة الحكومية على تنفيذ هذه التعليمات، لا لشيء، الا لان سيادة منهج الاجتهادات الانية لحل المشاكل الكبيرة لم تنته، بل اصبحت مبدأ مكرساً لدى حكوماتنا فالبطالة لم يتصد الدارسون المتخصصون لمواجهتها.

والبطالة على كبرها وهولها، لم يتم الاستعانة بالجهات الدولية التي تقدم مساعدات فنية للاردن منها الدراسات، ولكن هذه الدراسات التي تقوم بها وزارة التخطيط تتعلق بالامور الاخرى، وعلى اهمية هذه الامور لكنها لاترقى الى مستوى مشكلة البطالة التي هي مشكلة وطنية كبيرة!

اذكر ان دراسة قديمة نسبيا موجودة في وزارة التخطيط ولكن لم يتم تحديثها او تطويرها او الاستمرار بها..!

لذلك اقول ان سيطرة مبدأ الاجتهاد الاني لحل المشاكل الوطنية اصبح مبدأ سائدا ومكرسا ودليلي على ذلك، موقف الحكومة من خدمة العلم، حيث ان الحكومة ترغب بمعالجتها على طريقة (الباب اللي يجيك منه الريح، سده واستريح).

لا، ليس هكذا، انني اذ اوافق على ان خدمة العلم يجب اعادة النظر بها.. الا انني لست مع الغاءها بهذه الطريقة، فلماذا لا تتم الاستفادة من خدمة العلم لحل مشكلة البطالة؟

ومن هنا يأتي الربط.

ان الغاء خدمة العلم بالطريقة التي اشارت اليها الحكومة في بيانها مع الاحترام تزيد من مشكلة البطالة، ولكن، لماذا لا ندرس (التجربة الكورية) في خدمة العلم؟

لماذا لا نستعين بخبراء من (كوريا) وهي دولة تربطنا معها علاقات صداقة جيدة؟

ايها الزملاء الكرام،

ان الحاجز النفسي الذي اشار اليه السيد وزير العمل في خطابه والذي نشير اليه جميعاً ونعرفه تماماً، وهو عزوف الاردنيين عن بعض الاعمال والمهن، لا يمكن حله مطلقاً الا عن طريق خدمة العلم.. فالحل سهل بهذا الخصوص، ولو ان البداية صعبة، فلماذا لا ندرب الشباب لمدة (ثلاثة) اشهر او (ستة) اشهر ثم نحيلها ونؤهلهم الى المصانع والى الزراعة حسبما يحتاج المجتمع من عمال، وبالامر العسكري، وتدفع لهم رواتب مجزية تعادل رواتب امثالهم من العمال المنتظمين في هذه القطاعات، بذلك نكون قد حققنا النقط التالية مجتمعة طبعا انا اتكلم عن هذا الموضوع باختصار، هو يحتاج الى تفاصيل اكثر لا يتسع الوقت لتفصيلها، هذا هو اختصاري للموضوع بشكل عام.

١ - نكون قد دربنا الشباب التدريب العسكري المطلوب.
٢ - نوفر الكلفة على قواتنا المسلحة.
٣ - نوفر دخلا مناسبا لهؤلاء الشباب.
٤ - نكون قد وفرنا العملة الصعبة للبلد وهي العملة التي يحولها العمال الوافدون خارج

البلاد.

٥ - والاهم من ذلك الحاجز النفسي الذي تكلم عنه السيد وزير العمل يتكون الحاجز النفسي اذا ما اخذنا بهذا الامر قد كسر فعلا فالذي عمل في مزرعة او مصنع مثلا بناء على نظام معين يلزمه بذلك وبعد انتهاء المدة المقررة له قانونا، لن يعزف او يترفع عن العمل الذي كان يعمل به، فسيستمر اذا لم تتوفر له فرصة العمل التي يطمح اليها، اعلم ان البداية صعبة جداً، ولكن الاستعانة بالاصدقاء الكوريين وتجربتهم قد تكون مفيدة، والاهم من ذلك ان تتوفر الارادة السايسية لدى الحكومة لحل مشكلة البطالة ان شاء الله.

فيما يتعلق بصندوق التنمية والتشغيل.

لقد سبق لي في كلمتي المتعلقة بالموازنة ان تناولت هذا الموضوع، وكلما تذكرت هذا الصندوق انتابتني المرارة حقا، ثم لعنت من على هذا المنبر فالصندوق وجد ليكون عونا لوزارة العمل في الاسهام نسبيا في معالجة اوضاع بعض الشباب الذين يتدربون في مؤسسة التدريب المهني في وزارة العمل، فبعضهم يجد عمله فور تدريبه، بل ويتدرب البعض في موقع العمل مع راتب رمزي الى ان يصبح عاملاً منتظماً، والاخرين لا يجدون عملاً يناسبهم، اما لان العمالة الوافدة تسد الطريق عليهم، وهي عمالة محببة لدى المستثمرين لرخصها، او لاي سبب اخر، هؤلاء كان يجب ان يكونوا المستفيدين من صندوق التنمية والتشغيل، وان يكون الصندوق دائرة مستقلة يرأس مجلس ادارتها وزير العمل، وقد تم وضع مشروع القانون اللازم وانا اذكر انني كنت عضو في اللجنة التي وضعت مشروع القانون الا ان الذين نصبوا اوصياء على الاقتصاد الاردني منذ هبة نيسان وحتى الان هم الذين وأدوا هذا الصندوق ووضعوه في موقع لا يمكن له ان يعيش فيه، بحجة ان القانون قد يتأخر لانه يحتاج الى اجراءات برلمانية طويلة، ولو قدم المشروع منه (سنتين) لانتهى اقراره من هذا المجلس.

هذا الصندوق ايها السادة لو وضع في ووزارة العمل كجناح ثالث من اجنحتها اضافة للضمان الاجتماعي ومؤسسة التدريب المهني لساهم ولو نسبيا في امتصاص شيء من المشكلة الكبرى، انني اقترح على الحكومة احالة مشروع القانون المتعلق بالصندوق الى هذا المجلس مع طلب اعطائه صفة الاستعجال، والمشروع موجود في اروقة وزارة العمل او ديوان التشريع.

ومع تقديري لما ورد في تعليمات رئيس الوزراء لتفعيل دور هذا الصندوق، الا انني ارى ان تفعيله على الوجه المطلوب لن يتم الا اذا وضع بالشكل الذي اشرت اليه في وزارة العمل وضمن مشروع القانون الخاص به.

اشارك وزير العمل في ان لا حلول سحرية لمشكلة البطالة وستبقى فعلا كما يقول هناك اختصاصات ومخرجات تعليمية سيصعب التعامل معها دون اعادة تأهيل جذري خاصة وانا اقتبس عن معالي الوزير، خاصة خريجات كليات المجتمع من الاناث والتي يزيد عددهن عن (٤٠٫٠٠٠) فتاة يحملن تخصصات لا مجال في سوق العمل لاستيعابها انتهى الاقتباس

ولكنني اوضح:

ان تأهيل ما يمكن تأهيله من الفتيات المشار اليهن في قطاع التمريض لا يكلف شيئاً اضافياً على الخزينة، بل بقرار من وزير العمل ومدير عام مؤسسة التدريب المهني، بعمل دورات قصيرة الاجل لمن ترغب منهن، على ان تكون وظيفتها موجودة وجاهزة في وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية والجامعات والقطاع الخاص.

وهذا اقتراح اضيفه على اقتراحاتي السابقة المحددة وهو الاعلان عن دورة للتمريض من شروطها ان تكون المتقدمة حاملة لشهادة دبلوم كلية المجتمع مهما كان التخصص الذي تحمله وذلك يعني هذا الاعلان يتم من قبل مؤسسة التدريب المهني، وكلكم تعلمون مدى حاجة الاردن للممرضات في القطاع الطبي.

واخيرا وليس اخرا كنت اتمنى ان لا يعرج السيد وزير العمل على مواضيع خارج موضوع البطالة، اما وانه قال عرج عليها فلا بد لي من الاشارة واقتبس: «ان حرص الحكومة على تحقيق اكبر قدر من النمو والانتاج يقترن بنفس الحرص على توزيع مكاسب التنمية بعد التربية مختلف افراد المجتمع والفئات والمناطق، اشدد على المناطق، ولهذا فان الحكومة عاكفة - وما زالت اقتبس - على وضع خطة متوسطة الامر تركز فيها على اعادة ترتيب اولويات الجهد التنموي وتوزيع المكاسب التنموية على كافة الاقاليم من خلال حوافز وسياسات وتشريعات مدروسة، شمولية النظرة، تعطي فيها الزراعة والصناعة والخدمات اهتماما متوازنا، ونأمل في انجاز وضع الخطة في فترة قريبة باذن الله» انتهى الاقتباس، فهل يسنجم هذا القول مع ما نراه من المشاريع الانمائية في بعض المحافظات - ونحن لا نحسدها - ومع نقصان خدمات البنية التحتية في بعضها؟

اضرب مثالا اتمنى يا معالي الاخ الكريم تبذل جهودك مع الحكومة لانصاف محافظة المفرق في خدمات البنية التحتية وعلى رأسها مشروع المقسم الالي الالكتروني، تلك الخدمة التي سيسجلها اهالي المحافظة بكل الحب والتقدير لمن يساهم في اخراجها لحيز الواقع.

معالي الرئيس، الاخوة النواب

ان الوضع الاقتصادي بمجمله، من امتداد ازمة البطالة، وازدياد عدد الفقراء، وارتفاع الاسعار، من جراء الموازنة التي قلنا انها تزيد من غنى الاغنياء وتزيد من فقر الفقراء، اقول ان هذه الاوضاع تدق ناقوس الخطر.. فالتلكؤ في حل هذه المشاكل قد يوصلنا الى مأزق او مآزق في امننا الاجتماعي والسياسي لا سمح الله، مذكرا بما جرى في (نيسان ١٩٨٩) من هبة شعبية كان سببها الغلاء والاسعار والقمع.. الخ.

وسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، شكراً للاستاذ عبدالرحيم عكور الذي اكتفى بكلمة الكتلة، والكلمة الان للاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: السلام عليكم.

معالي الرئيس
الزملاء الكرام
لن اتحدث في موضوع البطالة، فقد تحدثت في خطابي في جلسة الثقة ولا اريد ان اكرر الحديث مرة اخرى.

بمداخله قصيرة حول موضوع خدمة العلم اود ان اقول التالي:

اولا: اود ان اعلن بوضوح انني اعارض فكرة الغاء خدمة العلم او تأجيل العمل بها شكل من الاشكال، لانني لست مع جيش النخبة او جيش المحترفين. وكافة الدولة الديمقراطية في العالم تعتمد نظام خدمة العلم الذي يتيح الفرصة امام جميع شاب الوطن شرف خدمته، والتدريب والتأهيل العسكري للدفاع عنه، واعتماد نظام خدمة العلم يجعل المؤسسة العسكرية اي مؤسسة عسكرية اكثر التصاقاً بقضايا الشعب ويبعدها عن البناء الطبقي الموجه.

ان وجود نظام خدمة العلم لا يلغي اهمية وجود نخبة من الجيش الفني المحترف الذي لا يستطيع اي جيش ان يستغني عن هذه الفئة من العسكريين لغاية تطوير خبرة وتقنية المؤسسة العسكرية.

ثانيا: انني ادعو الى تحويل المؤسسة العسكرية الى جيش يسهم بفعالية في دعم الانتاج والبناء.. ويمكن تحويل افواج خدمة العلم للمساهمة في بناء المشاريع الزراعية وبناء السدود والاسكان والبنية التحتية وغيرها من المشاريع التي يمكن ان تفيد اقتصاد البلاد وتوفر دخلاً للخزينة.

ثالثا: اوافق على اقتراح تخفيض مدة خدمة العلم الى (سنة) واحدة.

رابعا: ان بناء الجيش الشعبي والتوسع في بنائه سوف يشكل سندا ورديفا كفاحيا للجيش والقوات المسلحة، لذا فانني ادعو الى الاستمرار في تدريب المواطنين وبناء الوحدات الجديدة على امتداد الوطن وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، الاستاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس
حضرات الاخوة النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(شرفني الاخوان المسلمين بان القي هذه الكلمة نيابة عنهم).

بسم الله الرحمن الرحيم

بادىء ذي بدء ان هذه الازمات الاقتصادية وما ينتج عنها من ازمات اخرى كالبطالة والفقر والجرائم الاجتماعية الخ.. فهي ناتجة عن ازمة في التربية في تربية الفرد وتربية المجتمع التربية القاصرة التي تؤهل الاجيال تأهيلا يجعلها تقدم على كل عمل نافع والابتعاد عن التصورات الخاطئة وجنون العظمة، والاستحياء من ان يعمل المرء في اي ميدان من ميادين الرزق وهذه التربية التي ربانا اياها الاسلام حيث عمل الانبياء والرسل جميعا في رعي الاغنام، تجارة، حداد، خياطة،

والمهن الاخرى على اساس من الامانة القوة «ان خير من استأجرت القوي الامين».

اننا نعيش في هذه الايام ازمة تقوي وهي ناتجة ايضا عن التربية القاصرة عن ايجاد الضمير الذي يتحسس ويتلمس العدل والنزاهة والامانة والبعد عن الوقوع في محارم الله اصبح ينطبق علينا قول الله تعالى «ومن اعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة اعمى».

انكم ايها السادة تغمضون اعينكم عن مشكلة اساسية الا وهي ان الذين وضعوا الحدود والتقسيمات بين شعوب المنطقة الذين يشكلون شعبا واحدة وامة واحدة قصدوا ان يجعلوا لكل بلد مشكلة تجعله دائما يعاني من هذه المشكلة وان تكون الثروة في جهة وملاكها اقل عدد من السكان وفي الجهة المقابلة كثافة سكانية تعيش على الكفاف وليس عندها من الثروات الا القليل.

ايها السادة: اننا نبحث في امر عظيم الا وهو خطر البطالة على المجتمع حيث يتداعى فريق من العاطلين عن العمل ليحقدوا على المجتمع الذي يظنون انه ظلمهم فلم يرحمهم ومن ثم سينظرون اليه نظرة عداوة وبغضاء تحملهم على اقتراف الجرائم من سرقة وفحشاء وبذلك يصبح الامن الاجتماعي مهدداً بخطر عظيم.

ولا بد ان نتذكر كيف اعتبر الرسول الاكرم (صلى الله عليه وسلم) الفقر شقيق الكفر وذلك في دعائه« اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفقر واعوذ بك من عذاب القبر» ولا يغبن عن ذهن الزملاء التفكك الاسري الناتج عن البطالة حيث يشعر الاولاد بتقصير الوالد تجاههم وكيف ستكون نظرتهم له.

الوظائف الحكومية والمؤسسات العامة والشركات.

ان عملية التوظيف في هذه الميادين المذكورة لا زالت غير منضبطة وهي في كثير من الاحيان تخضع للمصلحة الشخصية والهوى الذاتي حيث كثير من المسؤولين يحاول ما استطاع توظيف الاقارب والمحاسيب وابناء العشيرة، ولا تخضع هذه الوظائف لموازين العدل والنزاهة وتكافؤ الفرص، ان عدم وجود المقاييس المنضبطة للوظائف، والقوانين المنظمة لها يسهم في ايجاد البطالة ذلك لان الهوى والانانية والمصالح الشخصية لا ينتج عنها الا الفساد والافساد.

العمالة الوافدة: ان العمالة الوافدة من سائر البلاد تشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني، فالعمال الوافدون مع تقديرنا الاخوي لهم جميعا لكن (ابدأ بمن تعول) فكيف بالله عليكم تحتشد في هذا البلد عشرات الالاف من العمال الوافدين البالغ عددهم كما ورد في احصائيات وزارة العمل (١٧٦ الفا) في الوقت الذي نجد فيه شباب البلد يجلسون في بيوتهم عاطلين عن العمل، لذلك نطالب بحصر العمالة الوافدة في مهن محددة يحتاج اليها الوطن، وسن قوانين عمالية رادعة لكل من يخالف في هذا المجال والمتابعة من اولي الامر.

ظاهرة العقود الخاصة: لقد تضخمت

العقود الخاصة في جميع دوائر الدولة وبلغت رواتب هذه العقود لعدد قليل مقارنا بالعدد الكبير الذي يخضع لنظام الخدمة المدنية، وان هذه الرواتب الضخمة التي تعطى في الغالب لعلاقات خاصة، يمكن اذا الغي الكثير منها ان تحل مشكلة البطالة عند الالاف من الشباب، ان الاردن بلد فقير يحتاج ابناؤه الى لقمة العيش اكثر مما يحتاجون الى كثير من مشاريع البنية التحتية والطرق السريعة لذلك نرى توجيه المبالغ المرصودة للمشاريع غير التنموية للمشاريع التنموية.

القطاع الزراعي: في البلاد مئات الالاف من الدونمات المهملة بدون استغلال في الامكان ان كانت هناك جدية في اخذ الامور ان تتعامل الحكومة مع هذه الاراضي بصورة تمكن من استغلالها وتعالج جزءا من ازمة البطالة، فلا بد من مسح لهذه الاراضي وتقسيمها على نمط الوحدات الزراعية بمعدل (٣٠) دونما للاسرة وتوزيعها على الراغبين في العمل من اصحاب المؤهلات العلمية، ثم توفير مياه الري بالابار الارتوازية او السدود الترابية او شبكات الري ومن الممكن الاتفاق على الالية بصورة تفصيلية في جلسات خاصة للمعنيين ومن ثم تكون المحصلة استصلاح مليون دونم لتشغيل حوالي (٣٥ الفا) من العاطلين عن العمل ونضرب مثلا لذلك لاشقاء في السودان الشقيق حيث انهم عندما رأو ان القروض الاجنبية وهيمنة صندوق النقد الدولي ستفرض عليهم استعماراً اقتصاديا لا يقل خطورة عن الاستعمار العسكري والسياسي، ازاء ذلك الاستعمار واستعلاء على مخططاته الخبيثة استنزف (مائة وخمسين) الف شاب لاستصلاح الاراضي، فكان الاكتفاء الذاتي حيث رزق الله السودان الشقيق (اربعة) ملايين طنا من الذرة (ومليوني) طن من القمح قال تعالى (واذكروا اذ انتم قليل مستضعفون في الارض تخافون ان يتخطفكم الناس فآواكم وايدكم بنصره ورزقكم من الطيبات لعلكم تشكرون).

التدريب المهني: لا يزال سوق العمل الاردني بحاجة ماسة الى بعض التخصصات المهنية ومركزية مؤسسة التدريب المهني الى حدما تحول دون التوسع في قاعدة التدريب، وفي بلدنا مجموعة كبيرة من الشركات من الممكن الزامها باستيعاب مجموعة من المتدربين يستوعبهم سوق العمل بعد ذلك. فشركة البوتاس والفوسفات والاسمنت والمصفاة لابد ان تلحق بها مراكز للتدريب المهني لتدريب العمال الفنيين وكذلك الشركات الاخرى، صناعة المنسوجات او السجاد او البلاستيك او الاواني المنزلية، ولا يلزم هذه الشركات باستيعاب هؤلاء المتدربين بعد الانتهاء من تدريبهم بل تؤهلهم وتدفع بهم للسوق المحلي.

قانون العمل: الاسراع في وضع مشروع قانون العمل الجديد وتحديد حقوق وأجور وواجبات العمل في المستقبل حتى يتشجع العامل الاردني على العمل في مختلف القطاعات، وبهذا تتقلص اعداد العمال الوافدين من الخارج للاردن وبهذا نحافظ على اموال الاردن في الاردن وعدم تحويل اجور العمال الوافدين بالعملة الصعبة الى بلادهم في

الخارج.

تعليمات وزارة الصحة.

وعود الحكومة والنوايا نحو البطالة: لقد اطلعت على تعليمات سيادة رئيس الوزراء حول معالجة اثار البطالة وهي تعليمات ارجو ان تؤخذ بروح الجدية والاهتمام ومن اهمها:

١ - التطلع الى رؤية تنظيم جديد وفاعل لوزارة العمل خلال مدة «شهر» لا تتعداه بهدف تحقيق الدور الجديد المتطور لهذه الوزارة وتنظيم سوق العمل بحيث يقتصر في الدرجة الاولى على المواطن الاردني.

٢ - صندوق التنمية: وذلك ليأخذ هذا الصندوق دوره الحقيقي في محاربة ظاهرة البطالة وقد ذكرت التعليمات امورا احسبها ان نفذت ستسهم الى حد كبير في التخفيف من البطالة.

وحول هذا الموضوع ذكرت التعليمات انه من الضروري اعادة النظر بشكل اساسي وجذري في اداء هذا الصندوق واموره بشكل عام، ارجو ان يضاعف راس مال هذا الصندوق وتسهل طرق ادائه لتشغيل اكبر عدد ممكن في مشاريع استثمارية صغيرة.

٣ - وددت لو ان الحكومة وضعت مشروعاً لقانون ننظم فيه صندوق الزكاة واخذها من كل قادر وصرفها في مصارفها المذكورة في القرآن واستغلال الاموال المتوفرة في مشاريع استثمارية كصندوق الايتام وغير ذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: سيدي الرئيس.

السادة الزملاء الافاضل.

اما وقد وصلتم الى ما وصلتم وبعد كل ما قلتم، وبعد هذه المناقشة التي هي بمفهوم النظام الداخلي لهذا المجلس ليست محاسبة وليست اتهاما كما انها ليست متأكدة وليست عملية تهييج.

بعد كل ما سمعنا، وقبل كل ما سمعنا فان هناك سؤالا سيبقى دائما يبحث عن اجابة:

السؤال هل بالامكان ان يتحقق اي من تطلعاتنا او اي جزء منها في ظل الدولة القطرية العاجزة والمشوهة والمختنقة والتي ستخنق مواطنها معها؟

ان الدولة القطرية تتقاذفها الامواج من كل صوب ويبدو انها تتحرك نحو الغرق الى اغوار سحيقة من التبعية والتخلف وفقدان الامن في كل مجال، ومن هذه المجالات:

فقدان الامن الاقتصادي وامن البقاء.

اذا كنتم تعتقدون انها ستحقق طموحاتكم فانا لا اعتقد ذلك.

ابحثوا عن الغائب الذي لم تذكروه والذي به الحل، الغائب الذي لم تذكروه جميعا هو الوحدة العربية، الوحدة العربية عنوان التقدم العربي في كل المجالات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

السيد عبدالباقي جمو: بسم الله الرحمن الرحيم.

من عادتي وبخاصة في هذه الدورات التي كثر فيها الخطباء ان لا اتكلم، ولا يدفعني الى الكلام الاكلام بعض الاخوان الذين يوجبون على امثالي ان يتكلموا، وابدأ من الاقرب من اقتراح المقدم الممزوج باليأس، اذا لم تكن هناك وحده عربية سنموت جوعاً، وانا ممن يقولوا ويدعو كالاكثرين من اخواني الى وحدة اسلامية، لاننا بهذه الدعوة كما قال الله تعالي في قرآنه (ولن ترضى عنك).

انا اقول هنا:

ولن ترضى عنك هذه الدول التي باعت نفسها للشيطان حتى تتبع ملتها.

واذا كانت الدعوة ان نتبع ملتها ونخرج عن مبادئنا وعقيدتنا ورجولتنا ومواقفنا المشرفة، اقول نموت جوعا ولا نتنازل عن مبادئنا.

واما من ناحية الخدمة العسكرية فاقول اولى بالتكلم عنها اصحاب الاختصاص، ورأيي ان هذا التجنيد هو في صالح البلد وليس كما يظن البعض، ان الغاء الخدمة يعينوا على البطالة بالامكان ان يستفاد من هذا التجميد كما جاء في خطاب سيادة رئيس الوزراء فتح باب التجنيد، حتى نعد رجالا لديهم الخبرة ولديهم الروح العسكرية، لا كالذين يعتبرون انهم مسخرون للخدمة (سنتين) دون مقابل اوجزاء، فيخرجون من الخدمة كما بقوا طوال الخدمة، حاقدين، غاضبين على النظام لانهم قد يخرجون من اعماله لاداء الخدمة، وعندما يؤدونها لا يعادون الى الخدمة.

معالجة البطالة لا يمكن ان تأتي بالخطاب، كلنا يحسن ان يتكلم، ولو ان بعض الاخوان اعترضوا على الكليات وعلى التعليم على الاقل اذا تعلموا قد نحسن ان يتكلم العربية، ونحافظ على اللغة العربية ونتكلم بصورة يفهمها العرب، ليس شرطاً ان يوظف المتخرج في كلية او جامعة، بلاد الناس العمال والصناع، والمتهنون يحملون الشهادات العالية، لان المتعلم اقرب من غيره الى اتقان العمل، ولذلك جعل الاسلام طلب العلم فريضة، وانا لست مع من يحاول عدم التوسع في التعليم، انما علينا ان نوجه الناس، شبابنا، بناتنا، الى ان العلم يطلب لذاته، لا لطلب الوظيفة والوقوف على الدور كما قال بعض الاخوان، ينتظر احدهم موت موظف او احالة هذا الموظف على التقاعد، وهنا يختلف الشيخان، سماحة الشيخ علي الفقير والشيخ الصغير عبدالباقي جمو من حيث التوظيف بالنسبة للمرأة، ليست كل امرأة موظفة تصرف راتبها على المكياج، اعرف عائلات كثيرة جدا تعال من قبل الفتيات، واما الشباب هم الاكثرخطرا عندما يوظف احدهم ويبدأ بتقاضي الراتب، انه يتمرد على اسرته، على والديه، فلا ينفق من راتبه فلس واحداً على الاسرة، بينما البنت تلتزم، ولذلك انا هنا اختلف مع الشيخ.

كل الاخوان تحدثوا عن معالجة البطالة بشكل واضح، هناك معالجة سريعة، هناك كثيرون يتقاضون عدة رواتب، ورواتب ضخمة، ان كانوا نوابا او كانوا موظفين كبارا يتقاضون يجمعون بين راتبين او بين ثلاثة رواتب، نحن اذا اردنا ان نأمر الناس علينا ان نبدأ بانفسنا:

(اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم) وكما قال سماحة الشيخ هناك عائلات، حتى الخدم، موظفون يتقاضون الروابت الضخمة، بينما هناك اسرة من (عشرة) او (سبعة) ليس فيه موظف واحد، واحجية اسلوب التوظيف ايقاف الناس على الدور، هذه الاحاجي لا نستطيع ان نفهمها ولا ان نستوعبها في هذا لعام يكون احدهم في رأس القائمة وفي العام الثاني يكون اخر القائمة، وهذه احجية لا نستطيع ان نهضمها ولا ان نفهمها، هناك من يوظف قبل ان يتخرج في الجامعة، تكون الوظيفة محجوزة له، بينما هناك شباب يحملون شهادات جامعية، تخرجوا في جامعات، لديهم اختصاصات لا يجدون الوظائف.

اذن الذي ارجوه من الحكومة ومن هذا المجلس، ان كل من يتاقضى راتبين في ان واحد ان يتنازل عن احد الراتبين حتى تتمكن الحكومة من ايجاد فرصة عمل لمواطن.

هناك امر اخر تعرض له فيضلة الشيخ الكوفحي وامرا اخر تعرض له سماحة الشيخ علي الفقير اغنياني من التعرض له، ولكن تتمة لهذا اقول:

العدو يخطط لنا، هذا كلام ليس جديدا عليكم، انما هو تمهيد لما اريد ان اقوله رئيس وزراء ورئيس حزب للعدو سقط كرئيس حكومة ورئيس حزب، لانهم اكتشفوا بان له او زوجة رصيدا في بنوك اعتبروها اجنبية، وهذا الرصيد مقداره (الفي) دولار رجع بعد ان تربى، ونحن نريد ان نربي الذين يهربون اموالهم ويدرونها في البنوك لاخذ الفوائد المحرمة لماذا لا تعود هذه الاموال الى هذا البلد اجبارا؟ ا و تسلب منهم جنسيتهم، اما ان تعود الاموال هنا لتستغل واما ان تسقط جنسيتهم، نحن لانريد دجاجاً تأكل علفنا وتبيض لغيرنا.

ومكتفياً بكلام اخواني النواب المحترمين، وشكراً لكم والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الشيخ ذيب انيس.

السيد ذيب انيس: بسم الله الرحمن الرحيم.

سوف لا تتجاوز كلمتي (خمس) دقائق ان شاء الله او (ثلاث) دقائق.

اتكلم عن موضوع تملكه الحكومة، واذا اقدمت على حله تساهم مساهمة فعالة في موضوع البطالة، وهذا الموضوع هو املاك الدولة (اراضي خزينة الدولة في عطل الزرقاء والرصيفة) بشكل خاص، مساحات واسعة اقيمت عليها مساكن للمواطنين، وكذلك اراضي مملوكة واجهات عشائرية منذ عشرات السنين. هذه المنطقة لو وزعت حتى مجانا تبقى الحكومة والدولة ربحانة، وكذلك المواطنين، لانه فيه عندنا مثل يقول:

(اذا مشى المسطرين، تمشي جميع ابواب الرزق في البلد).

فاذا منحت هذه الاراضي ولو بالمجان، او بثمن رمزي الى من يقيمون مساكنهم عليها في الوقت الحاضر توسعت المسألة العمرانية والانشائية في البلد، وشغل عن طريق هذه

الاراضي الاف من العاملين والعاطلين عن العمل.

ارجو من الحكومة الموقرة النظر والاهتمام في هذه المسألة الهامة التي ان حلت ثلج صدور الالاف من المواطنين الذين ينتظرون الحل السريع لهذه المعضلة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الشيخ يعقوب قرش.

السيد يعقوب قرش: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله ومن والاه.

اقدم كلمتي باعلان ان التوجه الذي اشارت عليه كلمة نواب الاخوان المسلمين هو توجه معتدل وسليم ويعبر بمجموعة عن توجه اكثرية الشباب في البلاد.

الاخوة السادة النواب

اذا كانت خدمة علم لمدة (سنتين) لا تؤهل حتى للاحتياط فما الحاجة للادنى؟؟ الجيش الشعبي بتدريب اسبوعين.

ونتيجة لذلك اذا كان لا معنى للجيش الشعبي ولا فائدة، فما الحاجة لترسيخ معنى الدفاع عن الوطن والبلاد؟؟ واذا كان شعب لا يترسخ عنده معنى الدفاع عن البلاد فما الحاجة للمواطنين اصلا؟؟.

نعم مغلوط جدا هو ما سمعناه من التوجه لالغاء خدمة العلم زيادة على تجميد العمل بقانونها من قال اننا ننتظر من المكلف اداء كالمحترف «حتى يكون ذلك سببا من اسباب التوجه لتجميدها وهل كان في عقلية المشرع عند سن (قانون خدمة العلم) هو مساواته بالمحترف؟؟

ثم هل من الحكمة ان نجعل الاحتياطي فقط بالجندي المحترف وكأننا بذلك نرفع عن الاكثرية من الشعب مسؤولية الدفاع عن الوطن؟؟

اما عن الجيش الشعبي الذي ذكر كبديل بشكل ما فأن العمل بقانون لمدة تزيد عن (سبع) سنوات دليل على مسقبل عمله من جهةثم ان الدراسة التي قدمت للمجلس حول كلفة تدريب (ثلاثين) الفا خلال عام ٩١ هي ٢٧٠ مليون دولار مما جعل دولة رئيس الوزراء الاسبق يوجه السؤال لنا من اين سآتي بهذه النفقات؟؟ وهذا يبين ان امكانية التوسع بهذا الجيش وبهذه الكلفة التي قدمت معجزة؟ وللاستدلال فيا ليتنا نسمع من الحكومة عن نفقة تدريب الجيش الشعبي لعام ٩١ واعداده.. ليكون عينة امامنا لامكانية الاستمرار فيه او كونه بديل منطقي للاعوام القادمة.

ثم ما هي المستجدات والمتغيرات التي حصلت منذ عام ٧٦ ولغاية هذا اليوم حتى تقوم الحكومة بالتفكير باقتراح تجميد قانون خدمة العلم بدل تصيوب اخطاءهم او تعديل بالقانون بطريقة يجعل الاداء من خلاله افضل؟؟ والكلفة المالية اقل؟؟

اني لا ارى الا مستجداً واحداً.. وهم السلام الذي دخل حالة الاحتضار منذ لحظة

مغادرة رئيس وزراء الصهيوني المؤتمرين لاداء الصلاة في القدس.

ان هذا المستجد هو السبب الاهم لدفعنا اكثر واكثر لتوسيع القاعدة الشعبية المدربة والمسلحة والمنظمة.. اولا لانها الطريق الاساسي والوحيد بالنسبة لنا لتحرير فلسطين والطريق الاخير والحتمي بالنسبة للاخرين المتعلقين بسراب السلام لتحرير فلسطين.

اعتقد اننا سنسمع ويطرأ للوضع المالي مستقبلا عن ضرورة ايضا التوقف في الاحتراف بل تسريح الكثير وتبرير ذلك عسكريا على اساس بناء الجيش على اساس النواة الصلبة ودعوة الاحتياطيين الحاجة وما الى ذلك؟

ان من اهم مسؤوليات الحكم تحرير المحتل من الارض علاوة على الدفاع عن بقية البلاد ورأس العباد وان الاصل هو حق كل الشعب بالمشاركة في الدفاع وامتلاك السلاح وحق الحكم بتنظيم ذلك وان تصعيد موقفنا باتجاه الاعتماد على الجهاد بلغة الشرع والمقاومة الشعبية المسلحة لغة العصر كوسيلة اخيرة لمواجهة اعداء الامة هي الطريق لترسيخ الاستقلال لنا ولتحرير ارض القدس من بعد.

واذكر اخواني بحديث نبينا المصطفى صلى الله عليه وسلم «واضع رزقي تحت ظل سيفي، وما من قوم غزوا في عقر دارهم الا ذلوا».

رزقنا الله واياكم زيادة الثقة بربنا جل وعز وحسن التصديق برسوله الكريم صلى الله عليه وسلم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ سلامة الغويري.

السيد سلامة الغويري: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين.

لقد تابعت مسيرة الاردن الاقتصادية منذ الخمسينات والتي تميزت بالتحدي والتقدم والتطور بشكل اصبحت فيه نموذجا لدول العالم الثالث ولكن وعلى الرغم من كل الانجازات ظلت الاردن بلدا يفوق فيه عدد المتعلمين عن حاجات السوق وظلت الخبرات الاردنية تساهم في بناء حدود اخرى عربية شقيقة ولتكون في كثير من الاقطار الاساس والركن المكين لكثير من القطاعات الاقتصادية.

واذا كنا اليوم نجد ان الفضل الاردني قد اغفل واهمل لا بل وظلم بحين هاجرت الكفاءات الاردنية لتزيد من اعباء هذا الوطن الصغير بحجمه الكبير بانجازاته والتزاماته.

لابد ايها الاخوة والحال هذه من ان نوجه باسمنا جميعا نداءا الى كل الاقطار العربية والتي وافقت ووقعت على اتفاقيات العمل وتبادل الخبرات بان لا يتجاهلوا الدور الذي قامت فيه الخبرات الاردنية وان تحرم فرصة المساهمة في اعلاء صروح البناء العربي بنفس القدر الذي لا نتجاهل نحن فيه فضل هذه البلدان على الاردن من حيث المساعدات المالية التي قدمت ومنح فرص العمل لابنائنا وهذا فضل لا ننساه ونثمن ونقدر لكل اشقائنا جهودهم السابقة وآن الاوان

ان نتجاوز الامر الواقع ونعود الى ما تمليه علينا قيمنا ومبادئنا الاسلامية السمحة لنكون معاً يداً واحدة نعلي الصرح ونبني المستقبل وكلي امل ان يصدر عن مجلسنا الكريم هذ النداء واملي باستجابة الاشقاء العرب لطي صفحة وفتح صفحة اخرى عمادها التعاون والعمل المشترك.

ولابد من ان يكون لمجلسنا دور اساسي في هذا المجال والامل معقود علينا بالمبادرة بالتحرك عربيا لشرح هذه المباديء وموقف الاردن منها.

معالي الرئيس

اما موضوع خدمة العلم.

لابد من الاشارة الى موضوع خدمة العلم بان اقول انه طالما ان هناك الجيش الشعبي وبرنامج التدريب المتبع في مدارس التربية والتعليم واذا تمكنت وزارة الشباب من اعادة العمل بفكرة معسكرات الحسين للشباب لاجد مبررا للتمسك بخدمة سنتين للمكلفين ويمكن بسهولة اما تخفيض المدة او تعليق العمل بالقانون الى حين تقتضي الظروف اعادة العمل به مرة اخرى.

والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الان كلمة الحكومة معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ليس من شك في ان النقاش والحوار الذي اداره النواب المحترمون هذا اليوم تحت قبة البرلمان على اختلاف تمثيلهم وانتسابهم انما كان نقاشاً ذات مستوى رفيع، غنيا بالافكار والمقترحات التي ستهم الى حد كبير في معالجة القضيتين المطروحتين للبحث: خدمة العلم والبطالة، معالجة تقترب من الحل الامثل، بعد ان تتفاعل اقتراحات النواب المحترمين، وافكارهم مع ما تفكر به الحكومة من سياسات واجراءات وممارسات تفاعلا يجنب المسيرة السلبيات والمثالب ويحقق الغاية والمطالب.

معالي الرئيس: فيما يتعلق بخدمة العلم فان الحكومة تود ان تذكر النواب المحترمين ابتداء بان بيانها حول خدمة العلم انما جاء بناء على طلب من مجلسكم الكريم، وهذا بحد ذاته يشكل جواباً قاطعاً نافياً بان التفكير بهذا الموضوع ليس له اية علاقة باي من الظروف التي ذكرها بعض النواب المحترمون كالبنك الدولي والمسيرة السلمية وقرارات مؤتمر (داكار)، بل ان الموضوع اثير بناء على طلبكم ايها الاخوة النواب وليس بمبادرة من الحكومة.

ان سيادة الرئيس وبعد ان جدد في بيانه فوائد خدمة التعليم عندم اثير بناء على طلبكم حاول ان يعدد سلبيات هذه الخدمة كما اشار اليها عدد كبير من النواب المحترمين في مناسبات كثيرة في جلسات الثقة ومناقشة الموازنة تحت هذه القبة كما هي مسجلة في محاضر هذا المجلس، وخلصت الحكومة في بيانها ليس الى التوجه الى الغاء قانون خدمة العلم وسجلت ذلك صراحة حيث قال سيادة الرئيس في بيانه واقتبس «ان

الحكومة تتجه ليس الى الغاء خدمة العلم الخ» واقترح البيان بان الحكومة ستتقدم الى المجلس بتشريع يعطي مجلس الوزراء بناء على السلبيات التي ذكرت وقف العمل بهذا القانون لفترة يحددها او يقرر تمديدها وذلك حسب مقتضى الحال كما وردت في البيان وهذا لا يتعارض مع اعادة النظر بخدمة العلم بشكل شمولي كما اقترح بعض الاخوة النواب المحترمين.

اما فيما يتعلق بالبطالة فقد اجمع النواب المحترمون على انها قضية معقدة لا يتأتى حلها جذريا الا من خلال تحقيق نموا اقتصادي مطرد يستدعي عمالة مكثفة.. والى ان يتحقق ذلك لابد من اجراءات عاجلة تحد من تفاقم ظاهرة البطالة وتخفف من اثارها المتزايدة ولا تتعارض مع الجهود المبذولة نحو النمو الاقتصادي المنشود.

ويسر الحكومة بان تسمع من النواب المحترمين بان الاجراءات الشمولية التي يترأس الحكومة كما ظهرت في تعليمات سيادة رئيس الوزراء انما كان بداية سليمة في الطريق السليم.. كما سرها ان تشجع اقتراحات من النواب المحترمين بعضها يعطي تفصيلا مفيدا لاجراءات الحكومة، وبعضها يضيف لها يوضح منها ما يجدي ويفيد.. ان الارادة السياسية متوفرة لدى سيادة رئيس الوزراء ولدى الحكومة بمتابعة تنفيذ هذه الاجراءات بالمدد التي اشير اليها معالي الرئيس بحيث يجري تقييمها والمحاسبة عليها بعد انتهاء تلك المدة.

وان الحكومة ستحاسب نفسها واجهزتها بعد تلك المدد وان الحكومة يسرها ان تسمع من الاخوة النواب المحترمين، بعض المقترحات التي بدأت الحكومة فعلا بتنفيذها وفقا لبيان سيادة رئيس الوزارء.

وزارة التعليم العالي بدأت بالغاء بعض كليات المجتمع التي تسهم في تفاقم البطالة، وبعض الدوائر والاجهزة الاخرى بدأت بتنفيذ ما ورد في بيان سيادة رئيس الوزراء التي حدد لها مدد محددة معينة، كما اطلعتم عليها في بيان سيادة الرئيس، هنالك مدد تتفاوت بين (عشرة) ايام وبين (ثلاثة) شهور، وهنالك لجنة متابعة في رئاسة الوزراء لتنفيذ هذه المدد التي ذكرها البيان.

ان هنالك امور كثيرة ايها الاخوة تعلمونها وتعلمها الحكومة، بانه لا يمكن من اجلها، لا يمكن ان يتوفر الحل السحري كما ورد على السنة بعض النواب، كما يوافق نواب الحكومة في ذلك، لحل مشكلة البطالة، ولكنها هي ظاهرة لا بد من التصدي لها ومن معالجتها وكما اشار على الحكومة الاخوة النواب في جلسات الثقة وفي جلسات الماضية فان هنالك قضايا معينة على الحكومة ان تتصدى لها، وفي مقدمة هذه القضايا قضية البطالة.

قضية الجلسات ايضا اتخذ معالي وزير التعليم العالي قرارا بوقف الترخيص لهذه الجامعات، اتخذ قرارا اخر بان ينحصر التدريس في كليات المجتمع كما اشار بعض النواب المخترمين على المباحث الاكاديمية وان تكون كليات المجتمع الخاصة يدرس فيها المواضيع التي تخرج احتياجات المجتمع عن العمالة التي يحتاجها المجتمع.

كل هذه امور وفق جدول زمني وبرمجة محددة، تأمل الحكومة في ان تنفذها في مواعيدها المحددة وكما اشار الاخوة النواب المحترمون كنا نود ان يؤجل موعد هذه المناقشة حتى ينتهي موعد المدد التي حددت في دار رئاسة الوزراء.

ايها الاخوة المحترمون.

ان الحكومة لا تدعي بان لديها العصا السحرية فعلا لمعالجة البطالة وهي لا تدعي رغم ان ذلك من مسؤولياتها بانها ستكون قادرة على اجتثاث معضلة ومشكلة البطالة، ولكنها تقرر بان لديها العزم والارادة على مواجهة هذه المشكلة بكل الجرأة وكل القوة وكل التصور الواضح الذي اشار اليها الاخوة النواب المحترمون لمعالجة هذه القضية وشكراً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ الدغمي نقطة نظام.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس.

نقطة النظام تتعلق بالمادة (٥٧) من النظام الداخلي التي تعطي عضو المجلس انه يتحدث دائما عقب المتكلم عن الحكومة، واريد ان تسمح لي معاليك بالتحدث لمدة (ثلاثين) ثانية فقط حول موضوع.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت المبدأ استاذ عبدالكريم رجاءا ـ المبدأ اذا اقر يعطى الجميع.

السيد عبدالكريم الدغمي: يا سيدي نظام انا مش نظام لا تعطيني.

معالي رئيس المجلس: هذه جلسة نقاش، تبادل رأي.

السيد عبدالكريم الدغمي: نقاش هي تبادل رأي مفيدة لنا ولهم يعني اللي بدي احكيه.

معالي رئيس المجلس: نقاط النظام من كل مكان.

السيد عبدالكريم الدغمي: مفيدة لنا ولهم تبادل رأي، تتعلق بالمجلس.

معالي رئيس المجلس: السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤ ـ مايجد من اعمال.

لاشيء

٥ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: الجلسة القادمة يوم الاحد الساعة (العاشرة) صباحا وجدول الاعمال موزع عليكم وترفع الجلسة.

(انتهت الجلسة)

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات